الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(729)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

145شكوى لسعوديين في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alwatan.com.sa/article/1071351

145شكوى متعلقة بالأحوال الشخصية من سعوديين، بينما سجلت من الجنسية اليمنية 9 شكاوى، وبلغ عدد المصريين والسوريين المشتكين 8.

الشخص المتظلم منه

كان عدد الباكستانيين والمغاربة والفلسطنيين 4، بينما بلغ عدد الفلسطنيين 4، وواحد لكل من الأردنية والعراقية والموريتانية، وجنسيات أخرى 6، جميعها تتعلق بقضايا أحوال شخصية خلال 2019-2020.

وكانت القضايا متنوعة ما بين الشكوى من الأزواج، وشكوى من الزوجة والطليق والطليقة والابن والأب والإخوان وأهل الزوجة والأسرة.

نوع الشكاوى

أشارت الجمعية إلى أن قضايا الأحوال الشخصية هي ما يرد إليها من طلبات أو شكاوى متعلقة بحقوق لأحد الأفراد أو تتعلق بالطلاق، والخلع، والحضانة، والنفقة، والتعليق، والهجر، ونزع الولاية، أو الحرمان من رؤية الأولاد، ومن الميراث، أو عدم الاعتراف بالزواج.

تقريب الأشخاص

أكد المستشار القانوني محمد الغامدي أن جمعية حقوق الإنسان لها دور كبير في إيجاد حلول إيجابية لشكاوى الأحوال الشخصية، حيث تسهم أولا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإزالة التظلم عن المشتكي.

غلب الشكاوى

وفي حالة تعثر ذلك، فأوضح «الغامدي» أن الأمر قد يصل للجهات القضائية، لإيجاد حل بين الطرفين، وأغلب شكاوى الأحوال الشخصية التي ترد لحقوق الإنسان أو لمحاكم الأحوال الشخصية تكون إما المطالبة بالنفقة أو الحضانة أو لعضل أو التسلط من أولياء الأمور على من هم تحت ولايتهم، وأغلبيتها تعود للتفكك الأسري وعدم وجود ألفة بين أفراد الأسرة الوحدة. وأضاف «الغامدي»: «لا بد على الجهات المعنية تكثيف التوعية عبر وسائل الإعلام بأهمية احتواء الأسرة أفرادها، وإيجاد حلول للمشكلات التي تقع داخل نطاقها دون تصعيدها، وإعطاء المتضرر حقوقه كما أمر بذلك الشرع.«

حسب المنطقة

الدمام = 39 شكوى
الرياض = 36 شكوى
مكة المكرمة = 35 شكوى
المدينة المنورة = 20 شكوى
عسير = 18 شكوى
القصيم = 11 شكوى
الجوف = 7 شكوى
جازان = 2 شكوى
الباحة = شكوى
الحدود الشمالية = شكوى
من خارج المملكة = شكوى
نجران وحائل وتبوك لم تسجل أي شكوى

عام / المملكة تشارك في أعمال لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في نيويورك

المصدر: جريدة واس الجمعة 29 رجب 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2199777

تشارك المملكة العربية السعودية في أعمال الدورة الـ(65) للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (csw) المقرر عقدها في نيويورك خلال الفترة من 15 - 26 مارس الحالي، والمخصصة لمشاركة المرأة الكاملة والفعالة في صنع القرار في الحياة العامة، وجهود القضاء على العنف ضد المرأة وتمكينها، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وسيمثل المملكة وفد برئاسة الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة الدكتورة هلا التويجري، ومشاركة رئيسة لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة الدكتورة لانا بنت سعيد، وممثل وكالة تمكين المرأة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الدكتورة هند بنت خالد الزاهد، وممثل هيئة حقوق الإنسان الدكتورة آمال الهبدان.

وعدت الدكتورة هلا الملتقى الأممي فرصة لاستعراض ما تحقق من منجزات على صعيد تمكين المرأة السعودية، والدور الأساسي الذي تقوم به في المسيرة التنموية التي تشهدها المملكة في مختلف القطاعات.

وأوضحت أن رؤية المملكة 2030 اعتمدت استراتيجية طموحة تحقق الاستفادة القصوى من إمكانات المرأة كشريك رئيسي في صنع القرار وكذلك رفع الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في المجتمع، وتمكينها اقتصاديًا، لافتةً إلى حرص القيادة الرشيدة على تعظيم مكتسبات المرأة وحمايتها، وتعزيز مشاركتها في نهضة الوطن.

ويستعرض الوفد خلال فعاليات الدورة، جهود المملكة لحماية المرأة في ظل جائحة كورونا، و قضية التمكين المالي والاجتماعي والصحي للمرأة في رؤية 2030، وفرص العمل المتاحة لها، وكذلك ما تقدمه المملكة من تأهيل وتدريب ممثلة في جمعيات المجتمع المدني، فضلا عن تقديم صورة واقعية للجهود التي تقوم بها المملكة للتصدي لحالة العنف الأسري، وتوفير سبل الحماية والحياة الآمنة المستقرة.

ويشارك الوفد في عدد من الاجتماعات الافتراضية، كما ستنظم المملكة العربية السعودية يوم 22 مارس 2021م فعالية على هامش تلك الاجتماعات بعنوان "Women's Economic Empowerment " تناقش فيه التمكين الاقتصادي للمرأة.

الجدير بالذكر، أن المملكة مشاركة باستمرار كعضو مؤثر وفعال في لجنة وضع المرأة CSW ضمن 192 دولة مشاركة منذُ 2016م بوفود رسمية رفيعة المستوى، يُعهد إليهم إعداد التوصيات والتقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول تعزيز حقوق المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والمدني والاجتماعي والتعليمي، وتكرس جهودها لبحث قضايا المرأة وتمكين دورها في المجتمع.

المملكة تشارك في أعمال لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في نيويورك

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874981

تشارك المملكة العربية السعودية في أعمال الدورة الـ(65) للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (csw) المقرر عقدها في نيويورك خلال الفترة من 15-26 مارس 2021، والتي تناقش مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في صنع القرار في الحياة العامة، وجهود القضاء على العنف ضد المرأة وتمكينها، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وسيمثل المملكة وفد رفيع المستوى برئاسة د. هلا التويجري الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة، ومشاركة د. لانا بنت سعيد رئيسة لجنة المرأة في مجلس شؤون الأسرة، ود. هند بنت خالد الزاهد ممثل وكالة تمكين المرأة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ود. آمال الهبدان ممثل هيئة حقوق الإنسان.

وأكدت د. هلا التويجري أن هذا الملتقى الأممي يوفر فرصة لاستعراض ما تحقق من منجزات على صعيد تمكين المرأة السعودية، والدور الأساسي الذي تلعبه في المسيرة التنموية التي تشهدها المملكة في شتى القطاعات.

وأوضحت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة أن رؤية المملكة 2030 اعتمدت استراتيجية طموحة تحقق الاستفادة القصوى من إمكانات المرأة كشريك رئيس في صنع القرار، وكذلك رفع الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في المجتمع، وتمكينها اقتصاديًا، لافتة إلى حرص القيادة الرشيدة على تعظيم مكتسبات المرأة وحمايتها، وتعزيز مشاركتها في نهضة الوطن.

ويستعرض الوفد خلال فعاليات الدورة، جهود المملكة لحماية المرأة في ظل جائحة كورونا، وقضية التمكين المالي والاجتماعي والصحي للمرأة في رؤية 2030، وفرص العمل المتاحة لها، وكذلك ما تقدمه المملكة من تأهيل وتدريب ممثلة في جمعيات المجتمع المدني، فضلا عن تقديم صورة واقعية للجهود التي تقوم بها المملكة للتصدي لحالة العنف الأسري، وتوفير سبل الحماية والحياة الآمنة المستقرة.

ويشارك الوفد في عدد من الاجتماعات الافتراضية، كما ستنظم المملكة العربية السعودية يوم 22 مارس 2021م فعالية على هامش تلك الاجتماعات بعنوان (Women's Economi Empowerment) تناقش فيه التمكين الاقتصادي للمرأة.

الجدير بالذكر، أن المملكة مشاركة باستمرار كعضو مؤثر وفعال في لجنة وضع المرأة CSW ضمن 192 دولة مشاركة منذُ 2016م بوفود رسمية رفيعة المستوى، يُعهد إليهم إعداد التوصيات والتقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول تعزيز حقوق المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والمدني والاجتماعي والتعليمي، وتكرس جهودها لبحث قضايا المرأة وتمكين دورها في المجتمع.

اليوم العالمي لحماية المستهلك.. 5 تنبيهات عند شراء السلع

هيئة حقوق الإنسان تجدد التذكير..

المصدر: جريدة عاجل الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://ajel.sa/TcjRWG/

بيّنت هيئة حقوق الإنسان الحقوق العامة للمستهلك التي يجب عليها الانتباه لها، وذلك بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للمستهلك.

وشاركت هيئة حقوق الإنسان، عبر حسابها الإلكتروني الرسمي الموثق بموقع "تويتر"، صورة معلوماتية «إنفوجراف» مصحوبة بتغريدة جاء فيها «يجب أن تتضمن الفاتورة المبلغ الإجمالي والتفصيلي والتاريخ ونوع ووصف السلعة واسم المنشأة وقيمة الضريبة المضافة»، واختتمتها بوسم «هاشتاج اليوم_العالمي_لحقوق_المستهلك.«

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان، أنه من الحقوق العامة للمستهلك ما يلي:

-توفير البيانات على المنتج وتشمل الاسم والمقاس والحجم والوزن والعدد والسعة والسعر وبلد الإنتاج والتارسخ والصلاحية والعناصر والمنتج وتكون جميع البيانات باللغة العربية.

-شراء السلع المعروضة دون قيد أو شرط من البائع عد العروض التي تتضمن عدد السلع المحددة لكل مستهلك وعدم ربط شراء سلعة بأخري.

-أن تكون السلعة مطابقة للوائح الفية المعتمدة واستبدال واسترجاع المغشوشة أو المعيبة أو المقلدة، وأن توضح تحذيرات الاستخدام على المنتج مباشرة.

-أخذ الباقي مهما كان قليلًا والحصول على فاتورة باللغة العربية تتضمن المبلغ الإجمالي والتفصيلي والتاريخ ونوع ووصف السلعة واسم المنشآة وقيمة الضريبة المضافة.

-عند شراء الذهب يجب أن تحتوي القطعة على العيار والدمغة وأن يحصل المستهلك على فاتورة تتضمن رقم الترخيص وتاريخ البيع والسعر والوزن والنوع والوصف الشامل للمشغول، وإذا زاد وزن الحجر عن 5% يجب أن يدون وزنه في الفاتورة ووزن وسعر الذهب.

هيئة حقوق الإنسان تختتم ورشة عمل بعنوان "حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية" عن بعد

المصدر: جريدة واس الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.spa.gov.sa/2204023

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم "عن بعد" ورشة عمل بعنوان "حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية" والتي نظمتها في إطار برنامج التعاون الفني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تزامناً مع اليوم العربي لحقوق الإنسان 2021م، الذي جاء تحت شعار "الحق في الصحة" يلقي الضوء على أفضل الممارسات وأبرز التحديات والآفاق المستقبلية للحق في الصحة، ووُجهت الورشة للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمشاركة خبراء ومختصين من داخل وخارج المملكة.

واستهدفت الورشة إدماج منظور حقوق الإنسان وتسليط الضوء على المعايير الدولية التي تكفل حماية حقوق الإنسان في الاستجابة للكوارث الطبيعية والأزمات الصحية، والتعرف على النهج القائم على حقوق الإنسان في ظل مثل هذه الظروف، وكيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في حال حدوثها، ومعرفة الإجراءات الخاصة ودور المقرر الخاص المعني بالكوارث والأزمات، والممارسات الفضلى والتحديات الرئيسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في حالات ما بعد الكوارث.

وناقشت الورشة التي استمرت على مدى يومين خلال جلسات اليوم الأول حماية حقوق الإنسان والحد من مخاطر الكوارث، وإطار سنداي ونطاق تطبيقه في المملكة، والمراكز المنشأة التي تكفل حماية حقوق الإنسان في الكوارث والأزمات، وإعلان حالات الطوارئ وأثرها على الحقوق، وتحديات استخدام قوانين الطوارئ، وطرق معالجة الأزمات بنهج قائم على حقوق الإنسان، واستجابة النظام الصحي والنهوض بتغطية صحية شاملة وتحقيق الأمن الصحي.

فيما ناقشت جلسات اليوم الثاني دور والتزامات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في حماية حقوق الإنسان في ظل الأزمات والكوارث، ومبادراتها وإسهاماتها في أزمة كورونا، والعبر المستخلصة من الكوارث والأزمات وما يمكن عمله خلالها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تعديلات تطويرية لنظام "الإيواء السياحي" تشمل فنادق البوتيك والاستشفاء وبيوت العطلات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874816

أعلن وزير السياحة أحمد بن عقيل الخطيب، الموافقة على لائحة مرافق الإيواء السياحي الجديدة التي اشتملت على عدد من التعديلات الجديدة، وتمثل ركيزة مهمة لتنفيذ الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية؛ وتساهم بشكل فاعل في تحسين تجربة الزائر، بما يتناغم مع تطلعات القطاع السياحي وطموحات رؤية المملكة لتعزيز مكانة المملكة على خارطة السياحة العالمية.

وتأتي هذه الخطوة انطلاقا من دور وزارة السياحة في تنظيم وتطوير قطاع الإيواء السياحي، وذلك لتحقيق مستهدفات تحسين جودة الخدمات المقدمة، ورفع مستوى رضا السائح، وتحسين بيئة السوق بما يساهم في جذب الاستثمارات العالمية ذات الجودة العالية، والمساهمة في خلق بيئة تنافسية عادلة بين المستثمرين تؤدي إلى زيادة قيمة الاستثمار في القطاع، وتساعد على إيجاد فرص عمل جديدة في هذا القطاع المهم، مع ضمان توفير جميع معايير الاستدامة المتمثلة في ترشيد الاستهلاك وك اءة الطاقة وحماية البيئة وغيرها. وتتواءم التعديلات الجديدة مع أفضل التجارب الدولية، وبشراكة مع أبرز الاستشاريين العالميين في مجال الإيواء السياحي، حيث ركزت اللائحة على إعادة تنظيم العلاقة بين مرافق الإيواء السياحي والنزلاء؛ لضمان حقوقهم وتقديم الخدمة لهم حسب نوع ومعايير تصنيف مرافق الإيواء السياحي، حيث أُدرِجَت أنواع جديدة مثل (فنادق البوتيك وفنادق الاستشفاء والنزل وبيوت العطلات وغيرها)، وفئات ودرجات تصنيف مطورة تبدأ من نجمة واحدة وتصل إلى 6 نجوم، مما يقدم للسائح مزيداً من الخيارات ويثري التجربة السياحية في المملكة.

وتتيح اللائحة للمستثمرين خيارات واسعة تتناسب مع مستهدفاتهم، ومرونة عالية في تحديد التصنيف المطلوب لمنشآتهم بعد حصولهم على الترخيص، وذلك من خلال إمكانية طلب التصنيف فوراً مع منحهم مهلة تصل إلى 180 يوماً لإتمام ذلك، بالإضافة إلى تعديل مدة الترخيص والتصنيف لتصل إلى عام كحد أقصى؛ لضمان جودة الخدمة، كما جرى اختصار وتسهيل إجراءات الحصول على الترخيص والتصنيف بتحويلها إلى إجراءات إلكترونية تمكن المستثمر من إنجاز جميع معاملاته عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك.

وتركز على تطوير آليات الرقابة باستخدام التقنيات الحديثة؛ للتأكد من جودة الخدمات المقدمة، وسلاسة التعامل والتفاعل مع ملحوظات وشكاوى الضيوف، حيث طُوِّرت آليات التواصل وزِيدَ مستوى التنسيق مع مشغلي مرافق الإيواء السياحي؛ لضمان تأكيد الالتزام بشروط ومتطلبات الترخيص والتصنيف، كما سيبدأ العمل بهذه اللائحة على المنشآت الجديدة من تاريخ نشر التعديلات، وسيجري التدرج في تطبيقها على المنشآت المرخصة. وقال الخطيب: "إن التعديلات الجديدة على لائحة مرافق الإيواء السياحي تهدف إلى خلق سوق يتمتع بمزايا تنافسية عالمية وعادلة، من خلال تطوير وتحسين عملية الترخيص وشروطها ومتطلباتها وعملية التصنيف ومعاييرها، وأيضا الرقابة الدائمة عليها، بحيث تكون واضحة وشفافة ومعلنة للجميع"، وأضاف: "إننا بدعم وتحفيز من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- نسير بخطى حثيثة؛ لتنفيذ أهداف الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، وجعل المملكة من أوائل الوجهات السياحية العالمية"، منوهًا إلى إن إيجاد بيئة تنظيمية عادلة تحمي حقوق السائح وحقوق المستثمر على حد سواء، يتوفر فيها أشكال الدعم المختلفة المتمثلة في التمويل والتسهيلات الأخرى، من شأنه المساهمة في جذب الاستثمارات في هذا القطاع المهم."

تعزيز التنمية المستدامة بالبحث والابتكار

المصدر: جريدة الرياض الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874851

عززت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - خطط وتوجهات التنمية المستدامة، وتحديث الأنظمة ومواكبة التطور العلمي والتركيز على الجودة وتحقيق الكفاءة مع الاهتمام بجوانب الحوكمة والرقابة والمتابعة، والسير نحو تكامل التحول الرقمي وفق أسس تحقق ترابط مختلف الأجهزة في القطاعين العام والخاص.
وجاءت جلسة مجلس الوزراء الأخيرة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لتبرهن على مواصلة هذا الاتجاه، بحيث تكون المملكة مضرب المثل على مستوى المنطقة، وبين دول مجموعة العشرين، التي حققت خطوات كبيرة لبيئة العمل، وسهلت الخدمات برقمنة مختلف الإجراءات التي يحتاجها كل مواطن ومقيم من الجهات الحكومية ومن الشركات الخدمية بمختلف تخصصاتها ومجالاتها، حيث يقف صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - بقوة وراء مختلف الخطوات التطويرية للأنظمة والبرامج والمبادرات التي تحقق احتياجات الدولة الاقتصادية والتنموية ويعود نفعها على المواطن.
ومن خطوات التطوير المهمة مؤخراً تشكيل لجنة باسم "اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار"، ترتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأسها رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتُعنى بتنمية قطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة، وكذلك الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، وتعديل نظام التأمينات الاجتماعية، والموافقة على الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والتي اعتمدها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الأربعين، والموافقة على نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، وتنظيم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

«المبادرة» تخدم التوطين مع زيادة متوقعة لتكاليف العمالة الوافدة

العلاقة التعاقدية الجديدة للعاملين في القطاع الخاص.. تدخل حيز التنفيذ اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874831

تدخل مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص بالمملكة حيز التنفيذ اعتبارًا من اليوم الأحد، وفقاً لما سبق أن أعلنت عنه، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في مطلع شهر نوفمبر الماضي.
وقالت الوزارة في بيان إعلامي صدر منتصف الأسبوع الماضي،: "إن الخدمات التي تقدمها المبادرة تتيح للعامل الوافد الانتقال عند انتهاء عقد عمله من دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، كما تحدد آليات الانتقال خلال سريان العقد بشرط الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة"، وأشارت إلى أنها تقدم خدمة الخروج والعودة التي تسمح للعامل الوافد بالسفر خارج المملكة، وذلك عند تقديم الطلب مع إشعار صاحب العمل إلكترونيًا، كما أن المبادرة تقدم خدمة الخروج النهائي

التي تمكن العامل الوافد من المغادرة بعد انتهاء العقد مباشرة مع إشعار صاحب العمل إلكترونيًا من دون اشتراط موافقته، بالإضافة إلى إمكانية مغادرة المملكة مع تحمل العامل جميع ما يترتب من تبعات فسخ العقد.
وتشمل الخدمة في الوقت الراهن، جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص، ويستثنى من ذلك العمالة المنزلية، بمختلف مساميتها، وتعزز مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية من تنافسية سوق العمل السعودي مع أسواق العمل العالمية، وترفع تصنيفه في مؤشرات التنافسية الدولية، حيث ترتقي هذه المبادرة بسياسات العمل وفق الممارسات المُنظِّمة للعلاقات العمالية المتفق عليها دولياً، كما ستؤدي إلى الحد من الخلافات العمالية التي تنشأ أحياناً بسبب عدم اتفاق أطراف العلاقة التعاقدية، كما ستساهم في تمكين وتنمية رأس المال البشري، واستقطاب الكفاءات في سوق العمل.
كما يرى مختصون بسوق العمل أن هذه المبادرة تعود بشكل إيجابي على التوسع في التوطين وفتح فرص عمل جديدة للسعوديين والسعوديات، بشكل غير مباشر، في ظل توقعات بزيادة تكاليف العمالة الوافدة في النظام التعاقدي الجديد، الذي يتيح لها البحث عن الخيار الأفضل مادياً، إضافة إلى أن العمالة الوافدة تلزم رب العمل بالعديد من الرسوم والالتزامات المختلفة التي تجعله مساويا لمتوسط الأجور التي تقدم للمواطن والمواطنات، كما أن تحقيقه للسعودة يعطيه مميزات عديدة من الدولة تحفز التوسع في فتح فرص ومجال لأبناء وبنات الوطن في مختلف التخصصات، فضلا على أن الأعوام الخمسة الماضية شهدت قفزات كبيرة أنظمة جديدة تدعم السعودة في مختلف المجالات العملية، ومن ثم قفزت أرقام السعوديين في القطاع الخاص بنسب عالية وغير مسبوقة، ويتوقع أن تزيد هذه الأرقام بشكل متصاعد على مدار العقد الحالي.
يذكر أن أهم البرامج السابقة لتحسين بيئة العمل والعمال في المملكة من قبل وزارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص، برنامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص وبرنامج توثيق العقود إلكترونيا، وبرنامج رفع الوعي بالثقافة العمالية وبرنامج "ودي" لتسوية الخلافات العمالية، واعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة، وغيرها من البرامج التي تُعنى بتطوير وتحسين بيئة العمل وحماية حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.
ومن أبرز الخطوات الجديدة التي أعلنت عنها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مؤخراً لتحسين سوق العمل في المملكة، التوجه نحو الالتزام ببرنامج "الفحص المهني"، الذي يهدف للتحقق من امتلاك العامل المهني للمهارات اللازمة لتأدية المهنة التي يعمل عليها عن طريق أداء اختبار عملي ونظري في مجال تخصصه، وذلك لرفع مستوى جودة الخدمات في السوق.
وتبين الإحصاءات الرسمية أن عدد العمالة المهنية في المملكة يبلغ أكثر من سبعة ملايين عامل في سوق العمل السعودي، منهم 3 ملايين عامل يفتقرون للشهادات العليا -أقل من دبلوم-، ومنهم 1.5 مليون عامل يعملون في المهن الحرفية المختلفة، والبقية تمثل العمالة العادية "عامل عادي"، في حين أن عدد المهن الموجودة في المملكة يبلغ 2.878 مهنة، وقد تمت رسمياً إزالة المهن ذات الأعداد المنخفضة التي لا تتطلب مهارات "عامل عادي" والتي تتطلب شهادات "مهندس" والتي تختبر من جهات أخرى؛ ليصل عدد المهن 259 مهنة.

385دعوى جزائية ومدنية ضد مخالفين في سوق المال

المصدر: جريدة المدينة الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722432

سعيد الزهراني - الطائف

A A

كشف تقرير رسمي للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عن إقامة 385 دعوى مابين مدنية وادارية وجزائية خلال العام المنصرم 2020 ضد مخالفي ضوابط سوق المال.

وأشار التقرير إلى أن القرارات الجزائية وصلت الى 55 قرارًا تمثلت في تلاعب وتضليل في سوق الاسهم، وممارسة

اعمال أوراق مالية دون ترخيص،، وعدم التأكد من سلامة الانظمة المالية،وعدم تنفيذ اعضاء مجلس الادارة والتنفيذيين الواجبات بما يحقق مصلحة المصدر، كما تضمنت تخفيض خسائر أو تضخيم ايرادات في شركات مساهمة وغيرها من المخالفات،فيما تضمنت الدعاوى الإدارية المطالبة بتعويضات، ورفض طلبات ورد الدعوى لانعدام الصفة وغيرها، ولفتت الى ان من ابرز انواع الاحتيال القيام بأي عمل أو تصرف بهدف إيجاد انطباع كاذب أو مضلل يوحي بوجود عمليات تداول نشط في ورقة مالية خلافا للحقيقة،

وعقد صفقات في أوراق مالية لا تنطوي على انتقال حقيقي للملكية وادخال أمر أو أوامر لشراء ورقة مالية معينة مع العلم المسبق بأن هناك أمرا أو أوامر بيع مشابهة من حيث الحجم والسعر والتوقيت قد أدخلت أو ستدخل من قبل طرف أو أطراف أخرى.

كما تشمل التأثير بشكل منفرد أو مع آخرين على سعر ورقة أو أوراق مالية معينة متداولة بالسوق، عن طريق إجراء سلسلة من العمليات في تلك الورقة أو الأوراق المالية من شأنه أن يحدث طلبات فعلية أو ظاهرية نشطة في التداول.

"الموارد البشرية" تضبط 1145 مخالفة لأنظمة العمل والإجراءات الاحترازية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722262

واس - الرياض

A A

نفذت فرق الرقابة الميدانية التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 26,469 زيارة رقابية على منشآت القطاع الخاص في مختلف مناطق المملكة، وذلك خلال الفترة من 4 إلى 10 مارس، للتأكد من التزام أصحاب المنشآت بالقرارات والتشريعات الصادرة عن الوزارة لتنظيم سوق العمل وضبط المخالفات ومتابعة امتثال المنشآت للإجراءات الاحترازية والتوجيهات الصادرة في هذا الخصوص.

وأسفرت الجولات الرقابية عن ضبط (1,009) مخالفات لأنظمة العمل و(136) مخالفة للإجراءات الاحترازية، فيما وجهت الوزارة (2,251) إنذاراً، كما تلقت (1,667) بلاغًا واردًا عبر مختلف وسائل التواصل، تعامل معها المختصون بشكل مباشر.

وأوضحت الوزارة أن جولاتها الرقابية المفاجئة مستمرة على جميع منشآت القطاع الخاص وفي جميع مناطق المملكة، مؤكدة أهمية الالتزام بتنفيذ القرارات المنظمة لسوق العمل تجنبًا لإيقاع العقوبات بحق المنشآت المخالفة. ودعت الوزارة الجميع إلى الإبلاغ عن أي مخالفات يرصدونها عبر تطبيق (معًا للرصد) المتاح عبر أجهزة الهواتف الذكية، أو من خلال الاتصال بالرقم الموحد لاستقبال الشكاوى والبلاغات (19911).

الجوازات تطلق خدمة "هوية مقيم الرقمية"

المصدر: جريدة المدينة السبت 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722472

واس - الرياض
أطلقت المديرية العامة للجوازات خدمة "هوية مقيم الرقمية"، ضمن جهود وزارة الداخلية المتسارعة، وخطواتها الحثيثة، في تطويع التقنية لخدمة المواطن والمقيم، داخل وخارج المملكة، وتسهيل الحصول على خدمات الوزارة بكل يسر وسهولة.
ووفرت الجوازات من خلال تطبيق "أبشر أفراد" نسخة رقمية من "هوية مقيم" قابلة لاستعراضها في أي وقت ومن دون الحاجة إلى الاتصال بالإنترنت، بعد تحميلها المرة الأولى، كما ستكون كافية لاستخدامها في إجراءات الإثبات لدى الجهات الأمنية في حال عدم حمل أصل الهوية.
وأوضحت الجوازات أنه سيستفيد من الخدمة حاملو هوية مقيم سارية الصلاحية، ويمكن تفعيلها من خلال خمس خطوات: تحميل تطبيق "أبشر أفراد"، وتسجيل الدخول لحساب المستفيد في "أبشر أفراد"، واختيار "خدماتي"، ثم اختيار "تحميل هوية مقيم الرقمية"، وأخيرًا النقر على "تحميل هوية مقيم" أسفل الصفحة. وكانت وزارة الداخلية ممثلة في الأحوال المدنية، أطلقت مؤخرًا نسخة إلكترونية من الهوية الوطنية عبر تطبيق "أبشر أفراد" بمسمى "الهوية الرقمية"، لتسهل عملية التحقق من هوية حامليها من المواطنين في حال عدم حملهم البطاقة.

زيادة نسبة التوطين في نشاط مقاولات الصيانة والتشغيل 3% يبدأ العمل بالقرار اليوم الأحد

المصدر: جريدة المدينة السبت 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722405

سعد ال منيع - جدة.
تبدأ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية العمل على تعديل نسب التوطين في نشاط "مقاولات الصيانة والتشغيل" ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات"، بزيادتها بنسبة 3%، من 12% الى 15% لنطاق الاخضر المنخفض وفقاً لحجم المنشأة ونطاقها.
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي أصدر القرار حرصاً على تحفيز المنشآت على توطين الوظائف في قطاع التشغيل والصيانة، وضمن المراجعات الدورية التي تقوم بها الوزارة لنسب التوطين في محرك نطاقات وتماشياً مع القرارات التي أصدرتها لتوطين وظائف قطاع التشغيل والصيانة ، وسيتم تطبيق المخالفات على المنشآت التي تخالف تنفيذ القرار وفق العقوبات الواردة في جدول المخالفات والعقوبات الواردة القرار الوزاري.
ويهدف القرار إلى تنظيم سوق العمل وتطوير بيئته وتوفير فرص وظيفية جاذبة، ومستدامة، لأبناء وبنات هذا الوطن، ومنها ما سبق أن صدر بالقرار الوزاري المتضمن اعتماد دليل توطين عقود التشغيل والصيانة بالجهات العامة، والقرار الوزاري باعتماد نسب التوطين في طلبات التأييدات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بنسبة 51% وأكثر، التي تأتي

جميعها متكاملة نظراً لأهمية هذا القطاع الذي يُعد من أكثر القطاعات المهنية الواعدة، وتتصف باستقراره، حيث يحظى بتوافر عديد من الفرص الوظيفية للكفاءات الوطنية في مختلف المجالات.

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية تدخل حيز التنفيذ.. غداً «الموارد البشرية» لـ عكاظ: يحق للعامل تقديم إشعار "انتقال" خلال سريان العقد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061294

مع دخول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص حيز التنفيذ اعتبارًا من غداً (الأحد)، كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لـ«عكاظ»، أنه يمكن للعامل تقديم إشعار انتقال إلى منشاة أخرى أثناء سريان العقد الحالي في حال وجود عرض وظيفي مُقدم للعامل عبر منصة قوى.
وبينت الوزارة أنه في حاله تعليق الموظف للعقد أكثر من مرة فإن الاجراء المتبع هو اعتماد آخر عقد موثق، وأوضحت أن فترة الإنذار 90 يوما أو حسب ما يتفق عليه الطرفان، وأكدت الموارد البشرية على أنه يشترط التزام المنشأة بنسبة توثيق العقود بشكل كامل أي 100% وحسب ما نص عليه القرار الوزاري، وأشارت إلى أن العهد العينية لم تذكر في العقد، وأن المحاكم العمالية هي التي تبت في القضايا العمالية، وفي ما يخص جانب فسخ العقد كشفت الوزارة بأنه يُحال للإدارة العامة للشؤون القانونية بحكم الاختصاص.
وبينت أن المقصود بإشعار المغادرة هو إشعار الطرف الآخر بالرغبة في إنهاء العقد لسبب غير مشروع، أما إشعار اخطار التجديد فهو إشعار الطرف الآخر بعدم الرغبة في تجديد العقد، وأشارت الوزارة إلى أن هنالك نموذجا موحدا للعقد يمكن للطرفين الاطلاع عليه عبر منصة «مُدد.»

غداً.. بدء قرار تعديل نسب التوطين في "مقاولات الصيانة والتشغيل»

المصدر: جريدة عكاظ السبت 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061281

يبدأ غداً الأحد 1 شعبان العمل بقرار تعديل نسب التوطين في نشاط «مقاولات الصيانة والتشغيل» ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، بزيادتها بنسبة 3% وفقاً لحجم المنشأة ونطاقها، الذي أصدره وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي.

وأوضحت الموارد البشرية أن هذا القرار يأتي حرصاً على تحفيز المنشآت بتوطين الوظائف في قطاع التشغيل والصيانة، وضمن المراجعات الدورية التي تقوم بها الوزارة لنسب التوطين في محرك نطاقات وتماشياً مع القرارات التي أصدرتها لتوطين وظائف قطاع التشغيل والصيانة، التي تهدف إلى تنظيم سوق العمل وتطوير بيئته وإيجاد فرص وظيفية جاذبة، ومستدامة، لأبناء وبنات هذا الوطن.

سوق عمل معافى من العيوب.. مرونة في الانتقال.. ولا تقييد لحرية العامل

14مارس.. لا كفالة بل علاقة تعاقدية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061247

فيما تدخل، يوم الأحد القادم 14 مارس، مبادرة «تحسين العلاقة التعاقدية» للعاملين في القطاع الخاص حيّز التنفيذ بحسب إعلان وزارة الموارد البشرية، تعد المبادرة تحولاً جوهرياً في سوق العمل السعودي والعلاقة بين صاحب العمل والعاملين الوافدين.

وتقدم المبادرة، بحسب (معلومات اطلعت عليها «عكاظ») خدمات عدة، من ضمنها خدمة التنقل الوظيفي وخدمة الخروج والعودة وخدمة الخروج النهائي التي تتوفر عبر منصتي «أبشر» و«قوى» وتشمل جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص.

وتسمح خدمة التنقل الوظيفي للعاملين الوافدين بين منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية وشروط التعاقد بين صاحب العمل والعامل الوافد. ولا يوجد أي رسوم إضافية على خدمة التنقل الوظيفي عبر منصة «قوى.«

ونصت شروط أهلية العامل للاستفادة من خدمة التنقل الوظيفي، على أن يكون العامل من ضمن العمالة المهنية الوافدة الخاضعة لنظام العمل، أن يكمل السنة الأولى له لدى صاحب العمل الحالي من أول دخول له للمملكة، أن يكون لدى العامل عقد عمل موثق، وجود عرض وظيفي يقدم عبر منصة قوى من قبل صاحب العمل الجديد، تقديم إشعار لصاحب العمل الحالي بطلب نقل الخدمة مع مراعاة مدة الإشعار.

وسمحت المبادرة للعامل الوافد الانتقال لصاحب عمل آخر دون اشتراطات في حالات محددة، تتضمن، عدم وجود عقد عمل موثق مع مراعاة مهلة توثيق العقد وهي 3 أشهر منذ دخول العامل، وعدم دفع أجر العامل لـ3 أشهر متتالية، وتغيب صاحب العمل لسفر أو سجن أو وفاة، وانتهاء رخصة عمل الوافد أو إقامته، وقيام العامل بالإبلاغ عن تستر تجاري ضد صاحب العمل بشرط ألا يكون مشاركاً في التستر، وخلاف عمالي بين العامل وصاحب العمل وعدم التزام صاحب العمل بحضور جلسات التقاضي أو التسوية الودية.

وتتيح المبادرة للعامل الاستفادة من خدمتي «الخروج النهائي» و«الخروج والعودة» عبر منصة أبشر وبشكل آلي خلال سريان عقد العمل أو بعد انتهاء العقد. واستثنت المبادرة العمالة المنزلية.

ويؤكد وكيل وزارة الموارد البشرية للتفتيش وتطوير بيئة العمل سطام الحربي في تصريحات سابقة على أن المبادرة تبين أن صاحب العمل ليس هو صاحب القرار في مغادرة العامل الوافد لأراضي المملكة في حال حصوله على عمل لدى منشأة بديلة، ولا يجوز تقييد حرية العامل في السفر إلى بلاده بسبب حقوق على العمل بل على صاحب العمل تحصيل حقوقه عبر الجهات القضائية، ولا توجد كفالة بل علاقة تعاقدية بين المنشأة والعامل.

وأوضح الحربي أن العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل يحكمها عقد العمل الذي يخضع للنظام والإجراءات الحاكمة له، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه في ذات العقد بشروطه الجزائية، وحين الاختلاف عليها فإن المرجعية تعود إلى

المحاكم العمالية للبتّ فيها.
وأشار إلى أن التزامات العامل وإجراءات الانتقال من منشأة إلى أخرى تعدّ واحدة، سواء أكان العامل مواطناً أو مقيماً، ويكون العامل ملزماً بإجراءات تسليم وتسلم العهدة، وعلى صاحب العمل وضع احتياطاته ليسلم العامل عهدته، لكن لا يجوز تقييد حرية العامل في السفر استناداً على أمر العهدة، وأن العقد الموحد فيه مساحة حرية وغير مقيد بالاشتراطات، لكنه يصبح مقيداً وملزماً للطرفين حال الموافقة عليه منهما، وينبغي أن تكون وفق آلية توثيق العقود المرتبطة بنظام «أبشر»، بينما للالتزامات الأخرى لصاحب العمل الحق في المطالبة بها عبر الجهات ذات العلاقة.
ولفت الحربي النظر إلى أن للعامل الحق في الحصول على تأشيرة الخروج النهائي أو الخروج والعودة في حال انتهاء العقد، ولا يمنع من انتقال العامل قبل 60 يوماً، وعلى العامل أن يغادر أراضي المملكة إذا لم يجد منشأة أخرى يتعاقد معها وينتقل إليها خلال المدة المحددة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

18مادة تحدد لائحة "مكافحة التستر" .. حظر 5 مهام على الأجانب و4 اشتراطات لاستحقاق المكافأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/13/article_2049321.html

حددت 18 مادة، ملامح اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر، التي وافق عليها الدكتور ماجد القصبي، وزير التجارة بناء على الصلاحيات الممنوحة له نظاما.
وبحسب اللائحة التي نشرتها جريدة أم القرى أمس، فإنه يعد من الأدوات التي تؤدي إلى التصرف على نحو مطلق في المنشأة التي لا يجوز للمنشأة منحها لغير السعودي الذي لم يرخص له ولا يجوز حيازته لها أو استخدامها بصورة غير نظامية، أي ترتيب أو إجراء تعاقدي أو غير تعاقدي يمكنه من ممارسة التصرفات والتمتع بالحقوق والصلاحيات المقررة لملاك المنشأة أو الشركاء فيها بحسب الأحوال.
ويشمل ذلك خمسة مهام، أولها أن تؤول إيرادات المنشأة أو أرباحها أو عوائد العقود التي تبرمها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حساب غير السعودي وليس إلى حساب المنشأة، بما في ذلك أن يستوفي حصيلة أو عوائد بيع أو نقل أصول أو تصفية المنشأة لحسابه، أو أن يحصل على عائد أو مقابل مالي متغير من أي نوع لا يتناسب مع طبيعة الأعمال المنوط به أداؤها في المنشأة، وذلك مع مراعاة عقود العمل التي تقرر حق العامل في الحصول على نسبة من أرباح أو إيرادات المنشأة.
وذلك علاوة على تمويل المنشأة أو أي من أنشطتها الاقتصادية، فضلا عن صلاحية تعيين مدير المنشأة وعزله، وحيازة أوراق تجارية أو وثائق أو عقود للمنشأة موقعة على بياض، وإقرار الأرباح التي توزع على الشركاء في الشركة وطريقة توزيعها.
وأوضحت اللائحة، أنه يشترط لتسمية أو تكليف موظف الضبط لممارسة الصلاحيات والمهمات المنصوص عليها في النظام واللائحة ما يأتي، أن يكون سعودي الجنسية، وأن يكون حسن السيرة والسلوك ومن ذوي الكفاءة والأمانة، وألا يكون قد أدين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يرد إليه اعتباره.
وذلك إلى جانب أن تكون لديه خبرة عملية في أعمال الضبط والرقابة، أو تأهيل جامعي مناسب، وأن يجتاز بنجاح التدريب العملي والاختبار المعتمد من الوزارة.
أما ضوابط وإجراءات الضبط، فأشارت المادة الرابعة، إلى أنه على موظف الضبط عند إجراء التقصي والبحث والاستدلال وضبط ما يقع من جرائم ومخالفات منصوص عليها في النظام، الالتزام بأحكام النظام واللائحة ونظام الإجراءات الجزائية والأنظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة.

وتضمن ذلك إبراز ما يدل على صفته الوظيفية وبيان الغرض من زيارته عند أداء مهماته، إلى جانب بذل العناية الواجبة عند أداء مهماته وأن يؤديها بحياد وأمانة وسرية، والإفصاح عن أي علاقة بالمشتبه به أو أي تعارض مصالح، إن وجد.
ومن بين هذه اللوائح الالتزام بالميثاق الأخلاقي والدليل الإجرائي للعمل الرقابي المعتمد من الوزارة، وممارسة الصلاحيات المخولة له في النظام واللائحة وفقا لمصفوفة الصلاحيات التي تصدر بقرار من الوزير.
كما يجوز استخدام الوسائل الإلكترونية عند ممارسة صلاحيات الضبط وأداء مهماته.
وبحسب اللائحة، على موظف الضبط عند ضبط ما يعد دليلا أو قرينة على ارتكاب جريمة أو مخالفة بموجب أحكام النظام، تحرير محضر يتضمن معلومات وبيانات، اسم موظف الضبط وجهة عمله، ومكان وتاريخ ضبط الجريمة أو المخالفة، واليوم والساعة، والأسباب الداعية إلى ضبط الموجودات والسند النظامي لذلك.
وذلك علاوة على بيان بالمضبوطات وعددها ووصفها ومكان ضبطها، ووصف الواقعة محل الضبط، والمعلومات والوثائق التي توصل إليها، وبيان أسماء وأرقام الهويات الشخصية للمشتبه بهم أو الشهود أو من لديه معلومة ذات علاقة وصفاتهم.
كما تشمل بيانات وأوصاف المنشأة المشتبه بها، وتشمل: نوع نشاطها، والسجل التجاري، والرخصة البلدية، ورخصة ممارسة النشاط الاقتصادي، بحسب الأحوال، وبيان عناوين المشتبه بهم ووسائل الاتصال بهم التي يتم بوساطتها إبلاغهم، وبيان الوثائق المطلوب تقديمها إلى الوزارة.
وذكرت اللائحة، أن الوزارة تشرف على أعمال الضبط من خلال التحقق من التزام موظف الضبط بتطبيق أحكام النظام واللائحة والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، والميثاق الأخلاقي والدليل الإجرائي للعمل الرقابي، ومصفوفة الصلاحيات.
وأيضا إصدار التعليمات والإرشادات اللازمة لموظف الضبط، وتقديم التدريب العملي والدورات اللازمة لتأهيل موظف الضبط وتطوير أدائه، ومتابعة وتقييم أعمال موظف الضبط بشكل دوري وفقا لمؤشرات الأداء المعتمدة.
وللوزارة أن تطلب من النيابة العامة منع سفر من يشتبه في ارتكابه أيا من الجرائم المنصوص عليها في النظام، وذلك إذا توافرت أدلة واضحة ترجح أنه ارتكب جريمة بموجب النظام، وإذا قامت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن سفره أمر متوقع، أو أنه مختبئ أو هارب، ولم يستجب لأكثر من ثلاث مرات بعد إبلاغه بأي من الوسائل المنصوص عليها في اللائحة.
كما على الوزارة أن تطلب من النيابة العامة رفع المنع من السفر للمشتبه به، إذا لم يترجح لديها خلال 30 يوما من منعه، ارتكابه جريمة بموجب النظام، وإذا استجاب من كان مختبئا أو هاربا أو متخلفا عن استكمال إجراءات الاستدلال، وقامت أسباب ترجح عدم ارتكابه للجريمة.
يكون طلب الوزارة منع المشتبه في ارتكابه أيا من الجرائم المنصوص عليها في النظام، من السفر، وطلب رفع المنع، وفقا لمصفوفة الصلاحيات التي تصدر بقرار من الوزير.
وحول الإبلاغ، تتولى الإدارة المختصة في الوزارة تبليغ من صدر في حقه قرار من اللجنة بثبوت المخالفة، وتزويده بنسخة من القرار.
ويعد التبليغ منتجا لآثاره النظامية إذا تم بالرسائل النصية المرسلة إلى رقم الهاتف الموثق، أو البريد الإلكتروني المسجل، أو أي من الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، والاتصالات الهاتفية المسجلة على رقم الهاتف الموثق.
وذلك فضلا عن الخدمات البريدية المرخصة من خلال عنوان المنشأة المدون في السجل التجاري أو الرخصة، أو العنوان الوطني، أو العنوان المدون في محضر الضبط، ويتحقق التبليغ بها بتقديم إشعار من مقدم الخدمة البريدية يفيد إيصال التبليغ إلى العنوان.
وتتلقى الوزارة البلاغات الواردة إليها عن الاشتباه في ارتكاب الجرائم أو المخالفات المنصوص عليها في النظام وفق نموذج تعده لذلك، بما يكفل السرعة والجودة في إجراءات التعامل معها، من خلال القنوات التي تحددها الوزارة.
ومع مراعاة الحفاظ على سرية هوية المبلغين، تقيد الوزارة البلاغات المقدمة ضد من يشتبه في مخالفتهم أحكام النظام في سجل سري يعد لهذا الغرض.
ويجب أن يتضمن البلاغ المعلومات والبيانات التي تحددها الوزارة، ومن ذلك مكان وزمان البلاغ، واسم المبلغ، ورقم هويته الشخصية، وعنوانه، ورقم هاتفه، واسم المنشأة المشتبه بها، وأسماء الأشخاص المشتبه بهم، ووصف المكان، والواقعة التي ورد عليها البلاغ، بشكل واضح ومحدد.
كما تتضمن أيضا المعلومات أو الوثائق التي يصلح الاستناد إليها في البدء في إجراءات ضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في النظام، بما في ذلك الأدلة أو القرائن.
وتتولى الوزارة فحص ودراسة الشكاوى والبلاغات والإحالات، والبيانات والوثائق والمعلومات المقدمة والمتحصلة، ولها التواصل مع مقدمها للاستيضاح بحسب الحاجة، وطلب البيانات والوثائق والمعلومات ذات الصلة، والاستعانة بمن تراه عند الحاجة.
وتتخذ الوزارة ما يلزم من إجراءات حيال البلاغات الواردة إليها، وتشعر المبلغ بنتيجة بلاغه بعد اكتساب الحكم أو القرار

الصفة النهائية.
وتطرقت اللائحة، إلى ضوابط صرف المكافآت وآلية قسمتها بين المبلغين، إذ ذكرت أنه يستحق المبلغ المكافأة المالية بعد التحقق من أربعة أمور، أولها أن تكون المعلومات المقدمة في البلاغ صالحة للاستناد إليها في البدء في إجراءات الضبط والتحقيق.
وذلك علاوة على أن يكتسب الحكم أو القرار الصفة النهائية بثبوت الجريمة أو المخالفة محل البلاغ، وألا يكون المبلغ مدانا في الجريمة أو المخالفة محل البلاغ، وأن تحصل الوزارة الغرامة من المدان بارتكاب الجريمة أو المخالفة.
ويراعى عند تحديد مقدار المكافأة المالية مدى أهمية البيانات والوثائق والمعلومات التي قدمها المبلغ والاستفادة المتحققة منها في البدء في إجراءات الضبط والتحقيق، بما في ذلك الأدلة أو القرائن. وفي حال تعدد المبلغين، توزع المكافأة المالية بينهم وفق ما ورد في هذه المادة.

د. زمان: المرأة صانعة المستقبل وحافظة للقيم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874980

وجه رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان كلمة لمنسوبات الهيئة، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، عبر فيها عن تقديره لما قدمنه من جهود مخلصة دعماً لرسالتهن المهنية والعملية.
وأشاد د. زمان بقيادات الهيئة ومنسوباتها وجهودهن الحثيثة على الصعيدين المهني العملي والاجتماعي، واصفاً المرأة السعودية بوجه عام، ومنسوبات الهيئة بوجه خاص بأنهن صانعات المستقبل، وغارسات الخلق والقيم النبيلة والسامية في المجتمع، والقائمات على إعداد أجيال تتحصن بقيمها الوطنية السعودية، مما جعلها قيمة وقامة تستحق معها كل تبجيل وتكريم، وعرفان بدورها الكبير في استقرار الأوطان وازدهارها.
وأضاف د. زمان، أن احتفاء العالم في اليوم الثامن من شهر مارس من كل عام بالمرأة، يأتي تقديرًا وتعزيزًا لدورها وإنجازاتها في شتى جوانب الحياة، وعطائها الكبير في خدمة المجتمعات وتنميتها.
وأكد رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب على أن المملكة قطعت شوطاً كبيراً في تمكين المرأة، ووضعت العديد من الخطط الطموحة في رؤية 2030 للارتقاء بمنظومة العمل المؤسسي التي تتيح الفرصة للمرأة السعودية لتتبوأ ما تستحق من مكانة محلية وإقليمية وعالمية.
وهنأ في ختام كلمته -بهذه المناسبة- المرأة العربية التي تحمل هموم أوطانها، وتبذل في سبيل ذلك الكثير من الجهد والعناء، لتقدم للمجتمع صورة مشرقة عن إنجازاتها على الصعد كافة، وفي أي مجال تخوض غماره بكفاءة وإخلاص.

«الصحة» تُفعل برنامج الفحص الاستكشافي للطلاب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874985

تواصل "الصحة" بالتعاون مع وزارة التعليم تفعيل حملة الفحص الاستكشافي لطلاب المدارس "طلاب وطالبات الصف الأول والرابع الابتدائي"، حيث دعت أولياء الأمور للمبادرة بأخذهم إلى عيادات الفحص في أقرب مركز صحي لهم، وذلك عبر حجز موعد عبر تطبيق "موعد ".
وتأتي أهمية برنامج الفحص الاستكشافي في الوقاية والكشف المبكر على حالات سوء التغذية، التاريخ المرضي، الأسنان، النظر، السمع، إعوجاج السلسة الفقارية (الجنف)، فحص كتلة الجسم.

شراكتنا ممتدة لأكثر من 75 عاماً.. وتسير في مسار إيجابي القائم بأعمال السفارة الأميركية لـ«الرياض»: الإصلاحات جعلت المملكة أقوى وأقدر على المنافسة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2020م
https://www.alriyadh.com/1874990

أكدت القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية لدى المملكة مارتينا سترونغ أن مستقبل العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة الأميركية ازداد اتساعاً وقوة، ويسير مسار إيجابي.
وقالت في حوار مع «الرياض»: «نحن شركاء منذ أكثر من 75 عاماً، وهذا جزء مهم جداً من علاقتنا ونعتبر أنها غنية جداً وعلاقة واسعة، وكل ما رأيته بالثلاث سنوات الماضية إيجابي جداً، وأرى أن فيه زخماً وطاقة ستكون أكثر قوة بالفترة المقبلة.»
وأشادت برؤية المملكة 2030 التي اعتمدها مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - والتي رسم خريطة طريقها مهندس الرؤية الطموحة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وقفزت بها المملكة خلال الأعوام الأخيرة عدة قفزات، بناء على خطط ودراسات أثمرت نتائجها في وقت وجيز وشعر بها المواطن والمقيم وكل من وطأت قدماه أرض المملكة.
وبينت أن الرؤية فرصة لتصبح كما تصورها ولي العهد بأن تكون المملكة متأصلة بجذورها ومتصلة بها ولكنها أيضاً أكثر حداثة ومدنية، وستصبح أكثر انفتاحاً وتطوراً وأكثر حداثة.
كما أن التغيير الجذري والإصلاحات يجعل المملكة أقوى وأقدر على المنافسة وشريكاً وحليفاً أفضل مع الولايات المتحدة.
وفيما يلي نص الحوار:

كل من التقيته يثق ويؤمن برؤية 2030.. وأفضل وقت للعمل في السعودية الآن

مسار إيجابي

- كيف ترين مستقبل العلاقات السعودية - الأميركية؟
- بالنسبة إلى تطلعاتي أنا أرى أنها تسير في مسار إيجابي جداً، أنا موجودة في المملكة منذ ثلاث سنوات وكانت علاقتنا بالفعل قوية جداً وازدادت مع الوقت متانة وقوة، وكل ما رأيته في القصيم وكل ما سمعته عن تحول المملكة الجذري والتعديلات التي تتم فيها أرى أن كل هذا يجعل المملكة أقوى وأقدر على المنافسة وشريكاً وحليفاً أفضل مع الولايات المتحدة وهو ما نقوم بتكراره على المسؤولين بالولايات المتحدة بشكل متكرر. نحن شركاء منذ أكثر من 75 عاماً، وهذا جزء مهم جداً من علاقتنا ونعتبر أنها غنية جداً وعلاقة واسعة جداً وكل ما رأيته في الثلاث سنوات الماضية إيجابي جداً وأرى أن فيه زخماً وطاقة ستكون أكثر قوة بالفترة المقبلة.

الشراكة بين المملكة وأميركا، حينما قام الملك عبدالعزيز بمقابلة روزفلت على متن "كوينسي" بالبحر الأحمر 1945 حينها لم يكونا على علاقة ولكن أصبحا أصدقاء، وأصبحت هناك علاقة وأواصر قوية بينهما، أعطت زخماً عالياً جداً ومهماً لعلاقتنا ونحن نرى أن هذه الصداقة تتوسع وتكبر بشكل مهم جداً كل فترة وهناك تطورات إيجابية وطاقة وزخم إيجابي يزداد ويؤثر.

العلاقات الشخصية أحد أهم المحاور الأساسية في العلاقة بين البلدين، إننا نرحب بمئات الآلاف من السعوديين إن لم يكن الملايين الذين جاؤوا للدراسة أو العمل أو السياحة في الولايات المتحدة، وأيضاً المملكة ترحب سنوياً بآلاف المسلمين الأميركان الذين يذهبون للحج والعمرة.

أفضل وقت

- كيف ترين رؤية 2030؟
- بداية أقول إنه ليس هناك أي مكان قمت بزيارته في المملكة أو اجتماع حضرته مع مسؤولين سعوديين أو حتى أشخاص عاديين إلا وسمعت منهم عن فخرهم برؤية 2030 والتغير الحاصل بالمملكة، وأنا دائماً أخبر زملائي الدبلوماسيين والعاملين بالسفارة أنه ليس هناك وقت أفضل للعمل بالمملكة أكثر من الآن، لمشاهدة ومعاصرة التغيرات والتحول الجذري الذي يحدث للمملكة وانفتاحها على العالم وأيضاً ترحيب المملكة بالعالم، فمثلاً في اجتماعنا بالغرفة التجارية الصناعية بالقصيم تحدثنا عن التأشيرة السياحية التي تمنحها المملكة وهي تستقبل السياح ما قبل كورونا ونتمنى بعد انتهاء الجائحة أن تحظى بالعديد من السائحين الأميركيين.

أنا أرى أن رؤية المملكة 2030 فرصة لتصبح كما تصورها سمو ولي العهد أن المملكة ستكون متأصلة بجذورها ومتصلة بها ولكنها أيضاً أكثر حداثة ومدنية وبذلك قد لمست بالقصيم ورأيت الثقافة والتاريخ والحضارة مجتمعين مع بعض في قلب المملكة فهذه الجذور لن تتغير ولكن السعودية ستصبح أكثر انفتاحاً وتطوراً وأكثر حداثة وسيقوي ذلك من علاقتنا وشراكتنا مع المملكة.

زيارة القصيم

شكراً لأمير القصيم على الحفاوة.. وعلاقاتنا مع المملكة ممتدة

- ما هدف الزيارة لمنطقة القصيم؟
- الهدف من الزيارة هو أننا نتشارك مع المملكة علاقة طويلة وممتدة لا ترتكز على التعاون بين واشنطن والرياض فقط، ولكن ترتكز على التعاون مع المملكة بشكل كامل وبالتالي وجدنا فرصة رائعة بزيارة جزء جديد من المملكة واكتشاف سبل ومجالات جديدة من التعاون، وقد حظيت بشرف مقابلة صاحب السمو الملكي الأمير د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم وتحدثنا معه عن أهل القصيم وعن ما يحاول القيام به من أجل المنطقة وأنا شاكرة له كرمه وإتاحة وقته في شرح العلاقة الثنائية بين البلدين وبالنسبة للمملكة بشكل عام وللقصيم بشكل خاص، وأيضاً تحدثنا عن رؤية 2030 وعن التغيرات التي تتم بمنطقة القصيم تطبيقاً لرؤية 2030 والإصلاحات التابعة لها وتحدثنا عن الصداقة وعن سبل التعاون والفرص المتاحة للتعاون.

إرث القصيم

- ما انطباعك عن منطقة القصيم؟
- طبعاً من المهم في كل زيارة نسمع من القيادة رأيهم كما سمعنا من سمو أمير القصيم عندما قمنا بزيارته، وكان يهمنا أيضاً أن نسمع من أشخاص آخرين، وبالتالي قابلنا المسؤولين بجمعية حرفة المعنية بتدريب السيدات والعاملين على مساعدتهم بتسويق حرفهم وهي مبادرة رائعة تعرفت عليها عن طريق توصية سمو الأميرة نورة بنت محمد التي سبق لها العيش هنا فترة طويلة وكانت داعمة بشكل كبير لها ولا زالت تدعم بشكل مباشر، وأيضاً التقيت القادة بعدة مجالات من رجال الأعمال ومسؤولي التعليم والجامعات وبعض الدكاترة، وكانت أمسية رائعة تعلمت منها الكثير عن القصيم من خلال المحادثات التي أجريناها معهم.

في الصباح أيضاً قابلنا مسؤولين من جامعة القصيم تشاركنا معهم كثيراً من النقاشات حول مستقبل التعاون ما بين الولايات المتحدة وجامعة القصيم، وأيضاً التعاون القائم بالفعل مع الجامعة وعن إمكانية تحضير الشباب لرؤية 2030 وما سيليها. وكانت محادثات رائعة ومليئة بالمعلومات. أيضاً قمت بزيارة إحدى شركات الدواجن، وكان شيئاً مبهراً، وعلمت أنها جزء أصيل من اقتصاد القصيم والمملكة واستكملنا الحديث عن الشأن التجاري والاقتصادي بزيارتنا للمسؤولين بغرفة القصيم وسمعنا من قيادات الغرفة ما يدور في عقولهم بتوسيع حجم الشراكة والاستثمار مع الولايات المتحدة وشركاتها وأيضاً كيف يمكن للسفارة تقديم يد العون والمساعدة لهم بالإضافة إلى أننا قمنا بعد زيارتنا لسمو أمير القصيم

بزيارة أمانة القصيم ولقاء أمين المنطقة والفريق التابع له وتحدثنا عن المشاريع القائمة التي تتبع الأمانة والمشاريع التطويرية، والزيارة مدتها يومان، لكنها كانت مليئة بالاكتشافات بالمنطقة حيث إن لي عودة للقصيم مرة أخرى.
التعرف على الناس هو شيء مهم جداً بالنسبة لي، وبالتالي نقوم بذلك من خلال مقابلتنا للناس بهذه الزيارة بشكل عام وتمكنت من معرفة أهل القصيم حينما ذهبنا في جولة رائعة لمتحف العقيلات ورأينا لمحة من الثقافة في جمعية حرفة التي تركز على حماية الحرف التقليدية، لأنه من المهم جداً أن لا تفقد المملكة مثل هذه الحرف المهمة حتى مع تطبيق رؤية 2030.
بالنسبة لمتحف العقيلات رأيت وسمعت عن التأريخ المطول للسفر وانفتاح أهل المنطقة على العالم الذي مثلته القصيم بالنسبة للمملكة والذي مثلته بالعلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، حتى قبل نشأة المملكة، وعرفت أن محمد الرواف هو أول سعودي من القصيم يزور الولايات المتحدة عام 1893م وتلاه بعد 30 سنة خليل الرواف وتعرفنا على كيف كان العقيلات بمثابة سفراء للمملكة وانفتاحهم على العالم بسبب سفراتهم، وبالفعل أصبحوا سفراء بعد ذلك بسبب هذا الانفتاح وبالتالي تاريخ هذه العلاقات وهذه النقاط الصغيرة والمهمة جداً التي تجمع بين بلدينا وتاريخنا وعلاقتنا هي النقاط التي سأتذكرها وأقوم بذكرها لكل من يرغب وكل من لا يعرف عن تاريخ العلاقة بين البلدين.

3% زيادة في نسبة التوطين بـ «المقاولات والصيانة»

بهدف تنظيم سوق العمل وتوفير فرص وظيفية جاذبة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722603

سعد آل منيع - جدة
بدأت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية العمل على تعديل نسب التوطين في نشاط «مقاولات الصيانة والتشغيل» ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، بزيادتها بنسبة 3%، من 12% إلى 15% لنطاق الأخضر المنخفض وفقاً لحجم المنشأة ونطاقها.
وأصدر وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي حرصاً على تحفيز المنشآت على توطين الوظائف في قطاع التشغيل والصيانة، وضمن المراجعات الدورية التي تقوم بها الوزارة لنسب التوطين في محرك نطاقات وتماشياً مع القرارات التي أصدرتها لتوطين وظائف قطاع التشغيل والصيانة، وسيتم تطبيق المخالفات على المنشآت التي تخالف تنفيذ القرار وفق العقوبات الواردة في جدول المخالفات والعقوبات الواردة القرار الوزاري.
ويهدف القرار إلى تنظيم سوق العمل وتطوير بيئته وتوفير فرص وظيفية جاذبة، ومستدامة، لأبناء وبنات هذا الوطن، ومنها ما سبق أن صدر بالقرار الوزاري المتضمن اعتماد دليل توطين عقود التشغيل والصيانة بالجهات العامة، والقرار الوزاري باعتماد نسب التوطين في طلبات التأييدات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بنسبة 51% وأكثر، التي تأتي جميعها متكاملة نظراً لأهمية هذا القطاع الذي يُعد من أكثر القطاعات المهنية الواعدة، وتتصف باستقراره، حيث يحظى بتوافر عديد من الفرص الوظيفية للكفاءات الوطنية في مختلف المجالات.

اجتياز «الفحص المهني» شرط لتجديد رخص العمالة بالمملكة

يشمل 23 قطاعا.. وزارة الموارد البشرية لـ المدينة:

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722600

داود الكثيري - جدة

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لـ»المدينة» عن اشتراطها اجتياز العمالة المهنية الموجودة في المملكة اختبار الفحص المهني وذلك لإصدار أو تجديد رخص العمل،على أن يعطى العامل 3 محاولات لاجتياز الاختبار، وفي حال فشله، فلن يتمكن من إصدار أو تجديد رخصة العمل.

بيَّنت آلية فحص العمالة الموجودة وذلك من خلال:»قيام صاحب المنشأة بالتسجيل في المنصة الإلكترونية للبرنامج، واستعراض قائمة العمالة المؤهلة للاختبار، واختيار المركز، وحجز موعد اختبار، ومن ثم يتوجه العامل إلى المركز حسب الحجز و يبدأ بعملية الاختبار والذي يتكون من: اختبار نظري لقياس المدى المعرفي لدى العامل، إضافة إلى اختبار عملي لقياس المدى المهاري له.«

وحول مدى تعارض البرنامج مع برامج التسجيل الأخرى المتخصصة كالتسجيل المهني للمحاسبين، والاعتماد المهني للمهندسين،أجابت الوزارة: «برنامج الفحص المهني يهدف إلى التحقق من امتلاك العامل المهني المهارات اللازمة لتأدية المهنة التي يعمل بها، والدور الذي تقدمه الهيئات المحلية متكامل مع البرنامج وأهدافه.«

ووفقًا لحساب البرنامج على (تويتر)، فإن:»إلزامية الفحص للمنشآت العملاقة ستكون في شهر يوليو 2021، والكبيرة في أغسطس، أما المتوسطة في سبتمبر، والصغيرة (أ) في أكتوبر، والصغيرة (ب) في ديسمبر، مؤكدًا أن الإلزام سيكون من خلال ربط البرنامج بنظام تجديد، وإصدار رخص العمل.

كما بيَّن الحساب أبرز المهن المستهدفة، وهي: حدادة المباني، ميكانيكي محركات، صيانة السيارات، صيانة الآلات، الاتصالات والإلكترونيات، النجارة، البناء، الحدادة، التعدين، الحجارة، الحفر والتنقيب، الكهرباء، السباكة، كهرباء السيارات، ميكانيكا السيارات، التبريد والتكييف، صنع المعادن، اللحام، نجارة المباني، الدهان، التلييس، التبليط، معالجة المعادن.

وكانت الوزارة قد دشنت الأسبوع الماضي المرحلة الأولى من البرنامج خلال الفترة الاختيارية للفحص، والمتمثلة في تخصصي السباكة والكهرباء، من خلال 14 منشأة حكومية وخاصة في 9 مدن، هي (الرياض، المدينة المنورة، جدة، الدمام، الطائف، أبها، الأحساء، بيش، رأس تنورة)، لإجراء اختبارات الاعتماد المهني للعمالة الموجودة في المملكة بهدف رفع مستوى جودة مخرجات سوق العمل.

ويعمل برنامج «الفحص المهني» في مسارين، الأول: يهدف لفحص العمالة المهنية بدولهم قبل وصولهم إلى المملكة بالتعاون مع مراكز فحص دولية، في حين يهدف المسار الثاني لفحص العمالة المهنية الموجودة حاليًا في المملكة بالتعاون مع مراكز فحص محلية معتمدة.

يشار إلى أن برنامج الفحص المهني هو برنامج للتحقق من امتلاك العامل المهني المهارات اللازمة من خلال أداء اختبار عملي ونظري في تخصصه، ويهدف إلى رفع جودة الخدمات، والحد من العمالة غير المؤهلة، إضافة إلى الحد من الهدر المالي.

معلم يطلب رد اعتباره بعد تهمة التحرش وتعليم مكة يرفض التجاوب

تسببت في أضرار نفسية وزوجته طلبت الطلاق

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722593

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

طالب معلم في تعليم العاصمة المقدسة، برد اعتباره بعد تبرئته من تهمة «تحرش»، فيما تحفظت إدارة التعليم عن الرد، وكان معلم يعمل بإحدى مدارس مكة المكرمة -تتحفظ «المدينة» على اسمه- تقدم بتظلم إلى مدير عام التعليم بمنطقة مكة المكرمة؛ بعد تبرئته من لجنة التحقيق وحفظ القضية في النيابة من تهمة «التحرش»، التي تقدم بها ولي أمر طالب ضده.

وتعود تفاصيل قضية المعلم، عندما فوجئ بتقديم «شكوى تحرش»، تم على إثرها إبعاده عن العملية التعليمية، ونقله للعمل الإداري بإدارة الموارد البشرية.

تبرئة من التهمة

وأشار المعلم إلى أنه بعد مرور أكثر من عام ونيف صدر قرار لجنة النظر في قضايا شاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية بتبرئته وثبوت عدم صحة تهمة التحرش وحفظت المعاملة وتنازل ولي أمر الطالب لسوء فهمه، وأثبتت التحقيقات ثناء مشرفه التربوي المختص وطلابه على حسن أخلاقه وتفانيه في العمل.

وقامت اللجنة بحفظ القضية وإلغاء قرار الإبعاد الصادر بحقه مع التوصية بعودته للعملية التعليمية ونقله للعمل في مدرسة أخرى.

رد اعتبار

وأشار المعلم خلال حديثه لـ«المدينة» أن تظلمه تم قيده برقم (21664) بتاريخ 4 /7 /1442هـ، وتضمَّن الطلب رد اعتباره إداريًا وتربويًا على تشويه سمعته وتقديم اعتذار رسمي من إدارة التعليم على أن يسلمه له قائد المدرسة التي حدثت فيها القضية، كما تضمَّن أيضًا الأضرار الأسرية التي تسببت بها القضية وتمثلت في إبعاده عن التدريس، وطلب زوجته الطلاق.

وتساءل: كيف تم رفع قضيته إلى الشرطة والتحقيق معه كأنه مجرم على حد وصفه وتم إغلاق القضية بعد حضور ولي الأمر وتنازله بحجة سوء فهمه؟!

وتساءل أيضًا من هو المستفيد في تأخير النظر في القضية، وإظهار براءته مما جعله منبوذًا بين زملائه المعلمين والموظفين في الإدارة التي تم نقله إليها بعد قرار الاستبعاد؟.!

وأكد المعلم بأنه في صدد التقدم بدعوى قضائية لدى المحكمة الجزائية بمكة المكرمة ضد ولي أمر الطالب للمطالبة بحقه الخاص في القضية ورد اعتباره ومحاسبته شرعًا على التهمة الباطلة التي تقدم بها ضده والأضرار التي لحقته جرائها.

قانوني: يحق له التقدم بدعوى التعويض

من جهته أوضح المحامي والمستشار القانوني سلطان القوزي «للمدينة» بأن المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) هي الجهة المختصة بنظر النزاع بين الموظف والجهة الحكومية التي يعمل بها وذلك وفقًا لنظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٩/ ٠٩/ ١٤٢٨هـ بمادته الثالثة عشرة، وحيث إن الموظف (المُعلم) قد وقع الضرر البيّن عليه بسبب ما قامت به الجهة الحكومية التي يعمل بها (وزارة التربية والتعليم) عند قيامها بنقله من عمله كمُعلم لمباشرة الأعمال الإدارية بإحدى الإدارات التابعة لها، وكان ذلك دون تثبت من صحة الاتهام المقدم ضده، فيحق له أن يتقدم بدعوى التعويض عما لحقه من ضرر بناءً على الفقرة (ج) من المادة المُشار إليها، كما ويحق له طلب إلغاء القرار الإداري وإعادته لمباشرة عمله كمعلم بناءً على الفقرة (ب) من ذات المادة، يقول جل وعلا في محكم التنزيل «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ.«

متحدث التعليم يرفض الرد والتجاوب

تواصلت «المدينة» مع مدير إدارة الإعلام التربوي والمتحدث الرسمي لإدارة التعليم بمنطقة مكة طلال الردادي وأرسلنا له استفسارنا حول القضية وتظلم المعلم منذ أكثر من أسبوعين وهل سيتم رد اعتبار المعلم، ورغم تكرار الاتصال به والرسائل إلا أنه رفض الرد على الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية كعادته.

المملكة.. حقوق الإنسان أولاً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061506

تسجل المملكة مبادراتها وخدماتها المتتالية للوافدين إليها، والمقيمين على أراضيها، ودون تمييز بينهم وبين المواطن، انطلاقاً من الإيمان بضرورة توفير العيش الكريم وتهيئة الظروف المناسبة لهم، وبما يضمن لهم حقوقهم كاملة.
بالأمس بدأ تطبيق إلغاء نظام الكفيل، مع دخول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص حيز التنفيذ، التي تكفل خدمة التنقل الوظيفي، وتتيح للعامل الوافد الانتقال عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، وتحديد آليات الانتقال خلال سريان العقد بشرط الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة، وخدمة الخروج والعودة، التي تسمح للعامل الوافد بالسفر خارج المملكة، عند تقديم الطلب مع إشعار صاحب العمل إلكترونياً.

قانونيان لـ عكاظ: جريمة مركبة بين التستر وغسل الأموال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061503

كشف المحامي صالح مسفر الغامدي لـ«عكاظ» تفاصيل عقوبة جريمة غسل الأموال والتستر في تعليقه على بيان النيابة العامة حول صدور أحكام بالسجن ٢٨ عاما ومصادرة ٦٨٥ مليون ريال من تنظيم عصابي يمتهن تهريب الأموال.
وقال: هناك جرائم مركبة ما بين جريمة أصلية وفرعية تتعدد بتعدد الجريمة مثل التستر أو النصب أو الاحتيال وتنتهي بغسل الأموال، وأضاف أن نظام مكافحة غسل الأموال عرف الجريمة بأنها «تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها. ومنها اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع. أو إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه

بأنها من متحصلات جريمة. وكذا الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها نظاما، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.«

وتابع الغامدي: يُعد الشخص الاعتباري مرتكبا جريمة غسل الأموال إذا ارتكب باسمه أو لحسابه أيا من الأفعال الواردة في النظام، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لرؤساء وأعضاء مجالس إداراته أو مالكيه أو العاملين فيه أو ممثليه المفوضين أو مدققي حساباته، أو أي شخص طبيعي آخر يتصرف باسمه أو لحسابه.

ونص النظام على عقوبة جريمة غسل الأموال، بالسجن لمدة لا تزيد على 10 سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة الأموال والمتحصلات، وإذا اختلطت الأموال والمتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة وكانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات غير المشروعة وللمحكمة المختصة أن تعفي من هذه العقوبات مالك الأموال أو المتحصلات موضوع التجريم أو حائزها أو مستخدمها إذا أبلغ السلطات ـ قبل علمها ـ بمصادر الأموال أو المتحصلات وهوية المشتركين، دون أن يستفيد من عائداتها. كما نص النظام على عقوبة السجن مدة لا تزيد على 15 عاما وغرامة مالية لا تزيد على 7 ملايين ريال إذا اقترنت جريمة غسل الأموال.

من جانبه، شدد المحامي عبدالعزيز العمري على أن جريمة غسل الأموال تعد جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا تلزم إدانة الشخص بارتكاب الجريمة الأصلية من أجل إدانته بجريمة غسل الأموال أو من أجل اعتبار الأموال متحصلات جريمة، سواء ارتكبت الجريمة الأصلية داخل المملكة أو خارجها. ويتم التحقق من القصد أو العلم أو الغرض من ارتكاب جريمة غسل الأموال من خلال الظروف والملابسات الموضوعية والواقعية للقضية.

"نزاهة": أوقفنا وحققنا مع 757 مواطناً ومقيماً في تهم مختلفة خلال الشهر الماضي

من بينهم موظفون في وزارات الداخلية والصحة والبلدية والإسكان والتعليم

المصدر: جريدة سبق الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://sabq.org/PKfmD6

بدر الجبل - تبوك

أكدت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، أنها باشرت خلال شهر رجب اختصاصاتها ومهامها من خلال عمل (263) جولة رقابية، وكذلك التحقيق مع (757) متهماً في قضايا جنائية وإدارية.

وقالت إنه "تم إيقاف (241) مواطناً ومقيماً منهم موظفين من وزارات (الداخلية، الصحة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان، التعليم، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية) والهيئة العامة للجمارك، والبريد السعودي لتورطهم بتهم (الرشوة، استغلال النفوذ الوظيفي، إساءة استخدام السلطة، التزوير) وجارٍ استكمال الإجراءات النظامية تمهيداً لإحالتهم للقضاء.

وأوضحت الهيئة أنه ولحماية المال العام والحفاظ عليه، يمكن الإبلاغ عن أي شبهات فساد مالي أو إداري من خلال الرقم المجاني (980).

بعد فاجعة "طفلة ضاحية الواشلة".. أمين الرياض يوجه بلجنة عاجلة وحصر مواقع الحيوانات الضالة

الرفع بالنتائج وتقديم الحلول العاجلة في ٧٢ ساعة.. تضم أطباء بيطريين ومختصين في أمن البيئة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://sabq.org/dMkGzC

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
وجّه الأمير فيصل بن عبدالعزيز بن عياف أمين منطقة الرياض، بتشكيل لجنة عاجلة لبحث مسببات ما تعرضت له الطفلة في ضاحية الواشلة جنوب غرب الرياض، والرفع بالنتائج وتقديم الحلول العاجلة في مدة أقصاها 72 ساعة.
شدد توجيه الأمين، على ضرورة حصر كل المواقع التي تنتشر فيها الحيوانات الضالة؛ بما فيها الكلاب والقطط؛ على أن تضم اللجنة أطباء بيطريين ومختصين في مجال أمن البيئة والوقاية الصحية ومراقبين صحيين؛ وذلك بالتعاون مع جمعيات الرفق بالحيوان؛ لبحث سبل التعامل الأمثل مع الحيوانات الضالة.
يذكر أنه كانت خمسة كلاب ضالة قد افترست -مساء الجمعة- طفلة لا يتجاوز عمرها أربع سنوات، في ضاحية الواشلة جنوب غرب الرياض بـ25 كلم، بعدما خرجت من استراحة أهلها للحظات.
ووفق تقرير نشرته" سبق "أمس؛ فقد شاهدت والدتها الكلاب وهي تنهش جسد طفلتها الضعيف؛ مما جعلها تصرخ وتستغيث بمن حولها لإنقاذ ابنتها من براثن الكلاب الضالة. وعلى الفور تمكن الحضور من طرد الكلاب؛ إلا أن الطفلة الملطخة بالدماء فارقت الحياة بعدما وصلت للمستشفى بساعات معدودة.

حقوق الإنسان في الصحافة

«الموارد البشرية»: مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية تشمل أكثر من 7 ملايين وافد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/15/article_2050406.html

شرعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أمس، في تنفيذ مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين بمنشآت القطاع الخاص.

وقال لـ «الاقتصادية»، ناصر الهزاني المتحدث الرسمي للوزارة، إن عدد الوافدين الذين تشملهم مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية بلغ نحو أكثر من سبعة ملايين وافد يعملون في مختلف منشآت القطاع الخاص.

ووفقا لبيانات الوزارة، تستهدف المبادرة دعم رؤية الوزارة في بناء سوق عمل جاذبة وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل، حيث تقدم المبادرة ثلاث خدمات رئيسة، هي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة والخروج النهائي، وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية.

وتأتي هذه المبادرة ضمن سعيها إلى تحسين ورفع كفاءة بيئة العمل، واستكمالا لجهودها السابقة في هذا المجال، من خلال إطلاق عديد من البرامج، من أهمها: برنامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص، وبرنامج توثيق العقود إلكترونيا، وبرنامج رفع الوعي بالثقافة العمالية، وبرنامج «ودي» لتسوية الخلافات العمالية، وكذلك اعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة، وغيرها من البرامج التي تعنى بتطوير وتحسين بيئة العمل وحماية حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.

وتسعى مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية"، إلى زيادة مرونة وفاعلية وتنافسية سوق العمل، ورفع جاذبيتها بما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية، وتفعيل المرجعية التعاقدية في العلاقة العمالية بين صاحب العمل والعامل بناء على عقد العمل الموثق بينهما من خلال برنامج توثيق العقود، ما يسهم في تقليص التباين في الإجراءات التعاقدية للعامل السعودي مقابل العامل الوافد، الأمر الذي سينعكس على زيادة فرص توظيف المواطنين في سوق العمل واستقطاب الكفاءات.

وتتيح خدمة التنقل الوظيفي للعامل الوافد الانتقال إلى عمل آخر عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل، كما تحدد المبادرة آليات الانتقال خلال سريان العقد شريطة الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة، وتسمح خدمة الخروج والعودة للعامل الوافد بالسفر خارج المملكة، وذلك عند تقديم الطلب مع إشعار صاحب العمل إلكترونيا، فيما تمكن خدمة الخروج النهائي العامل الوافد من المغادرة بعد انتهاء العقد مباشرة مع إشعار صاحب العمل إلكترونيا دون اشتراط موافقته، إضافة إلى إمكانية مغادرة المملكة مع تحمل العامل جميع ما يترتب من تبعات فسخ العقد، علما بأن جميع هذه الخدمات ستتاح عبر منصة «أبشر» ومنصة «قوى» التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وتعزز مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية" من تنافسية سوق العمل السعودية مع أسواق العمل العالمية وترفع تصنيفها في مؤشرات التنافسية الدولية، حيث ترتقي هذه المبادرة بسياسات العمل وفق الممارسات المنظمة للعلاقات العمالية المتفق عليها دوليا، كما ستؤدي إلى الحد من الخلافات العمالية التي تنشأ أحيانا بسبب عدم اتفاق أطراف العلاقة التعاقدية، وستسهم في تمكين وتنمية رأس المال البشري، واستقطاب الكفاءات في سوق العمل.

إلغاء إصدار الوكالة الأولى من كتابات العدل وإتاحتها عبر "ناجز"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875256

وجه وزير العدل د. وليد بن محمد الصمعاني، بإلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى حضورياً من كتابات العدل، وتقديمها مباشرة عبر بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز."najiz.sa
وكانت وزارة العدل تشترط للاستفادة من خدمة الوكالة الإلكترونية المقدمة عبر بوابة ناجز، أن يكون المستفيد قد سبق له إصدار وكالة عبر كتابات العدل، قبل أن تتيح إصدارها مباشرة عبر بوابة ناجز بحسب توجيه وزير العدل الصادر مؤخرًا .
وأشارت الوزارة إلى أن المستفيدين الذين زاروا كتابات العدل - بغرض إصدار وكالة - بعد إطلاق خدمة الوكالات الإلكترونية عبر ناجز، كان لأجل تحقيق شرط الوكالة الإلكترونية بـ"أن يكون المستفيد سبق أن أصدر وكالة لدى كتابة العدل."
وأكدت الوزارة أن خدمة الوكالة الإلكترونية عبر بوابة ناجز غير متاحة في حالات محددة، أهمها إذا كان المستفيد قاصراً سناً أو قاصراً عقلاً بموجب صك ولاية، أو إذا كان عمر المستفيد أكبر من 65 سنة ولم يسبق له إخراج وكالة؛ إذ تقدم لهم الوزارة خدمات التوثيق عن طريق خدمة كتابات العدل المتنقلة. وبينت الوزارة أن عدد الوكالات الإلكترونية الصادرة خلال العامين الماضيين بلغت ستة ملايين وكالة إلكترونية.
يذكر أن وزارة العدل تعمل على تحويل الخدمات التوثيقية كافة إلى إلكترونية بالكامل من دون الحاجة لزيارة المستفيد لكتابة العدل؛ بهدف تيسير الإجراءات على المستفيدين ورفع كفاءة العمل والأداء.

بدء تطبيق اللائحة التنفيذية للاتجار في الكائنات الفطرية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875262

أعلنت وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدء تطبيق اللائحة التنفيذية للاتجار في الكائنات الفطرية ومنتجاتها ومشتقاتها، وذلك بناء على المادة 48 من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ 19/ 11/ 1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (729) بتاريخ 16/ 11/ 1441هـ.
وأوضحت الوزارة، أن اللائحة تسري على جميع الأشخاص في المملكة، وتهدف إلى تحديد نطاق عمل المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، بشأن الاتجار في الكائنات الفطرية ومشتقاتها ومنتجاتها، حيث يعتبر كل مركز السلطة الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق باختصاصه في إعداد وإصدار قوائم بالكائنات الفطرية التي ينظم الاتجار فيها، وتحديد وإعلان الحصص السنوية للأنواع التي يمكن تصديرها أو استيرادها، وإعداد الضوابط والاشتراطات والقواعد المنظمة، وإصدار التراخيص اللازمة، بالإضافة إلى التفتيش وتطبيق أحكام

اللائحة في الفحص عند الاستيراد أو التصدير أو العبور أو التفريغ أو مراقبة الأسواق، والتنسيق مع الجهات المعنية بمراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية .
وأشارت الوزارة، إلى أن اللائحة تضمنت مهام اللجنة العلمية بشأن الاتجار بالكائنات الفطرية ومشتقاتها ومنتجاتها، وأحكام الاتجار، وآلية واشتراطات منح التراخيص وشهادات الملكية، بالإضافة إلى جدول تصنيف العقوبات والمخالفات التي تشمل: تصدير أو إعادة تصدير أو استيراد أو بيع أو نقل أو عرض أو حيازة كائنات فطرية أو منتجاتها أو مشتقاتها بدون ترخيص، وعدم تطبيق معايير عرض أو إيواء أو إكثار الكائنات الفطرية الحية أو معايير النقل البري والبحري والجوي، ولمعرفة المزيد حول اللائحة يمكن الدخول إلى موقع الوزارة الإلكتروني عبر الرابط :
https://www.mewa.gov.sa
يذكر، أن المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية يشرف على البرامج المرتبطة بحماية الحياة الفطرية وتنميتها، والبرامج المتعلقة بحماية التنوع الأحيائي، وكذلك تخطيط واقتراح المناطق المحمية وإدارتها، وإدارة مراكز إكثار الحيوانات المهددة بالانقراض وإعادة توطينها، بينما يهتم المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، بتطوير المتنزهات الوطنية وإدارتها، وتنمية وإعادة تأهيل الغطاء النباتي في الغابات والمراعي، وحماية الأنواع النباتية المحلية والمهددة وإكثارها، ومكافحة التصحر، إضافة إلى إجراء الدراسات ودعم الأبحاث المرتبطة بالغطاء النباتي، بالإضافة إلى إصدار وتجديد التصاريح، والتفتيش وضبط المخالفات، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة فيما يخص إنفاذ لائحة الاحتطاب وتطبيق الضوابط الخاصة بها.

5ضوابط جديدة لحماية الأطفال من مخاطر الأدوية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722770

سعيد الزهراني - الطائف

A A

شرعت الهيئة العامة للغذاء والدواء في وضع 5 ضوابط لحماية الأطفال من مخاطر الأدوية من خلال متطلبات خاصة لتغليف المنتجات الطبية التي قد تسبب خطرًا كبيرًا لحدوث سمية للأطفال إذا تم تناولها عن طريق الخطأ وتحديد قائمة الأدوية التي تتطلب عبوة مقاومة للأطفال. وتلعب العبوات المقاومة للأطفال دورًا مهمًا في الحد من حالات التسمم العرضي عند الأطفال، فهي توفر فقط حماية واحدة من حيث إنها تؤخر الوقت الذي يستغرقه الطفل لفتح العبوة، مما يزيد من احتمالية تدخل الكبار قبل الوصول الكامل للمحتويات ويمكن تناولها. وستقوم الهيئة بإلزام مصانع الأدوية بالضوابط التي تهدف إلى الحماية لهذه الفئة. وحددت الهيئة أنواعًا مختلفة من الأدوية التي تشكل خطرًا عليهم في حالة الوصول إليها وسهولة استخدامها من قبلهم.

-تحتفظ بخصائصها المقاومة للأطفال للعدد المتوقع من الفتحات والإغلاق اللازمة لاستخدام المحتويات بشكل كامل.

1. **-يجب ألا يتأثر أداء ميزة مقاومة الأطفال سلبًا بمحتويات العبوة.**
2. **-يجب أن تكون مادة الإغلاق من البلاستيك.**
3. **-يجب أن يكون غطاء الإغلاق محكماً.**
4. **-تبقى صالحة للغرض منها حتى تاريخ انتهاء صلاحية الدواء.**

الصحة تنفي تأثر ٠أطفال الطائف" بانقطاع التيار 14 يوماً

تعتمد على المولدات انتظاراً لتوريد الكيبل البديل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722767

الطائف - المدينة

أكدت وزارة الصحة أن مستشفى الأطفال بالطائف لم يتأثر بالانقطاع الجزئي للكهرباء في الطوارئ والعيادات الخارجية، إذ بلغت إحصائية الطوارئ خلال العشرة أيام الماضية 2387 مراجعًا فيما بلغت إحصائية العيادات الخارجية 1440 مراجعًا. وأكدت استنادًا إلى صحة الطائف أن العمل يجري حاليًا لتوريد الكيبل الكهربائي إلى مستشفى الأطفال. ويأتي هذا الرد من المتحدث الإعلامي للوزارة د.محمد العبدالعالي على الرغم من خطورة الاعتماد على المولدات الاحتياطية في تشغيل أقسام حيوية ومهمة في مستشفى الأطفال بالطائف لليوم الرابع عشر على التوالي ووجود 8 مخاطر محتملة على الأقل لها.

فيما لم ترد الوزارة عن خطورة الاعتماد كليًا على المولدات المستأجرة، ولماذا استغرقت كل هذا الوقت للإصلاح وهل لديها خطط للتعامل مع مثل هذه الأحداث بشكل فوري. تجدر الإشارة إلى أن انقطاع التيار الكهربائي تسبب به أحد المقاولين مما أدى إلى توقف الكهرباء عن العمل في أقسام» الطوارئ» و» العيادات الخارجية»، واضطرت الشؤون الصحية إلى استئجار مولدين بهدف تغطية الأقسام المتضررة.

أبرز مخاطر المولدات الاحتياطية

-احتمال توقفها في أي لحظة.
-الاحتياج المستمر إلى الصيانة.
-الضوضاء.
-انبعاث الدخان.
-استمرار تعبئتها بالوقود داخل نطاق المستشفى.
-المخاطر الجسيمة في حالة توقفها عن بعض الحالات الطارئة.
-التوقع بإجراء عمليات إخلاء في أي وقت.
-المولدات المستعملة والمستأجرة تشكل تهديدًا للسلامة.

إلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى من كتابات العدل وإتاحتها إلكترونياً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061631

وجّه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني بإلغاء شرط إصدار الوكالة الأولى حضورياً من كتابات العدل، وتقديمها مباشرة عبر بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية (ناجز).

وكانت الوزارة تشترط للاستفادة من خدمة الوكالة الإلكترونية المقدمة عبر بوابة ناجز أن يكون المستفيد سبق له إصدار وكالة عبر كتابات العدل، قبل أن تتيح إصدارها مباشرة عبر بوابة ناجز بحسب توجيه الوزير. وأشارت الوزارة إلى أن المستفيدين الذين راجعوا كتابات العدل بغرض إصدار وكالة بعد إطلاق خدمة الوكالات الإلكترونية عبر ناجز كان لأجل تحقيق شرط الوكالة الإلكترونية بـ«أن يكون المستفيد سبق أن أصدر وكالة لدى كتابة العدل». وأكدت «العدل» أن خدمة الوكالة الإلكترونية عبر بوابة ناجز غير متاحة في حالات محددة؛ أهمها إذا كان المستفيد قاصراً سناً أو قاصراً عقلاً بموجب صك ولاية، أو إذا كان عمر المستفيد أكبر من 65 عاماً ولم يسبق له إخراج وكالة؛ إذ تقدم لهم الوزارة خدمات التوثيق عن طريق خدمة كتابات العدل المتنقلة. وبيّنت الوزارة أن عدد الوكالات الإلكترونية الصادرة خلال العامين الماضيين بلغ 6 ملايين وكالة إلكترونية.

بعد إلغاء "نظام الكفيل".. ما هي حقوق أصحاب العمل تجاه العامل؟ "مختص" يجيب

نصحهم بتوثيق العقود بمنصة "مُدد" وتجديد الرخص في ميعادها بانتظام

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://sabq.org/3Z56cQ

كَثُر التساؤل حول مُبادرة تحسين العلاقة التعاقدية وما ترتب عليها من حقوق والتزامات على طرفي العلاقة العمالية، وذلك مع بدء نفاذ القرار.
وأجاب على عدد من الاستفسارات المستشار الإداري والعمالي طلعت عبد الرحيم ناقرو، في حديث لـ"سبق" قائلاً إن المبادرة صدرت بموجب قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (51848) وتاريخ 1442/3/19هـ

والمتضمن تعديل بعض فقرات المادة (14) من اللائحة التنفيذية لنظام العمل الصادرة بالقرار رقم (70273) وتاريخ 1440/4/11هـ، وأن تلك المبادرة منحت العامل الوافد الحق في التنقل الوظيفي وتمكينه من إصدار تأشيرة الخروج والعودة أو الخروج النهائي وذلك بضوابط وشروط مُحددة، وأن تلك المبادرة تقتصر على العمال الوافدين الخاضعين لنظام العمل فقط، وهنا يجدر بنا إيضاح أهم المسائل الشائعة في هذا الصدد.

وأضاف: "المبادرة لم يصدر بها نظام جديد، وغاية ما في الأمر أنه قد تم تعديل بعض فقرات المادة (14) من اللائحة التنفيذية لنظام العمل والمتعلقة بتنظيم انتقال العمالة الوافدة بين المنشآت من أجل سوق عمل مرن ومتطور."

وقال: "أما فيما يتعلق بحقوق صاحب العمل في ظل تلك المبادرة؛ فإنَّ من أهم تلك الحقوق، أنَّ لصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في نظام العمل دون تغير، ومن ذلك حق صاحب العمل في التعويض عملاً بنص المادة (77) من نظام العمل في حال أنهى العامل العلاقة العمالية لسبب غير مشروع."

وبين أن مبادرة تحسين العلاقة قد وضعت بعض الشروط والضوابط لصالح صاحب العمل، ومنها أن يكون العامل قد أكمل 12 شهراً لدى صاحب العمل منذ دخوله للمملكة، وأن يكون مازال على رأس العمل، والتزام العامل الوافد بإشعار صاحب العمل برغبته في الانتقال لصاحب عمل آخر قبل انتهاء مدة عقد العمل بمدة لا تقل عن 90 يوماً كحد أدنى، وأنه يجوز الاتفاق بعقد العمل على مُهلة إشعار تزيد عن ذلك.

وقال إن التزام العامل بمهلة الإشعار لا يتعارض مع حق صاحب العمل في المطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة 77 من نظام العمل متى كان إنهاء العامل لعقد العمل لغير سبب مشروع.

وأضاف: "من الحقوق الأخرى لصاحب العمل الحق في إصدار تأشيرة عمل فورية، حال انتقال العامل على الغير قبل إكمال مدة العقد وفق الشروط والضوابط التي تحددها الوزارة، وأن مدة تأشيرة الخروج والعودة التي يصدرها العامل يجب ألا تتجاوز مدة 30 يوماً فقط، وأن صاحب العمل لا يتحمل أي رسوم بشأنها، وفي حال عدم التزام العامل بالعودة خلال المدة المحددة يمنع من العودة للمملكة بشكل نهائي وفقاً لإفادة وزارة الموارد البشرية، وأنه يتم إشعار صاحب العمل بتأشيرة الخروج النهائي قبل عشرة أيام من استكمال الوافد إجراءات إصدارها."

وتابع: "على صاحب العمل معرفة أنه يوجد حالات يجوز فيها للعامل الوافد الانتقال إلى صاحب عمل آخر دون اشتراط مهلة إشعاره بذلك، منها حالة عدم وجود عقد عمل موثق أو مرور أكثر من 90 يوماً على دخول العامل للمملكة دون إصدار رخصة عمل، أو حال انتهاء رخصة عمل أو إقامة العامل."

ونصح المستشار أصحاب العمل بتوثيق عقود عمل العاملين بالمنشأة بمنصة "مُدد"، والحرص على تجديد رخصة العمل والإقامة في ميعاد تجديدها بانتظام، وتضمين عقد العمل شرط عدم المنافسة عملاً بنص المادة (83) من نظام العمل.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

لجنة في "الشورى" تناقش مشروع نظام البريد .. يرفع التنافسية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/16/article_2051126.html

عقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - إحدى اللجان المتخصصة - في مجلس الشورى اجتماعا لها "عبر الاتصال المرئي" برئاسة هزاع القحطاني عضو المجلس رئيس اللجنة، وذلك لدراسة مشروع نظام البريد، بمشاركة عدد من مسؤولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأشار هزاع القحطاني رئيس اللجنة، إلى أن اللجنة ناقشت في الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة ما ورد في مشروع نظام البريد من مواد، مبينا أن المشروع يهدف إلى تنظيم قطاع البريد في المملكة، والمساهمة في

الارتقاء بالخدمات البريدية المقدمة إلى أعلى المستويات.
وأوضح القحطاني أن المشروع الذي تناقشه اللجنة سيسهم في تطوير منظومة البريد وتحسين تجربة العملاء مع البريد في المملكة وحفظ حقوقهم ورفع مستوى مساهمة القطاع البريدي في الناتج الوطني، ورفع مستوى المنافسة بين الشركات البريدية في المملكة.
وطرح أعضاء المجلس أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددا من الاستفسارات والملاحظات لمسؤولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أجاب المسؤولون عما طُرح من استفسارات تمهيدا لتقديم اللجنة تقريرها المتضمن رأيها حيال مشروع النظام.
يذكر أن لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ضمن اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، وتدرس حسب اختصاصها الموضوعات والأنظمة واللوائح ذات العلاقة التي تحال إليها، وتقديم تقاريرها المتضمنة توصياتها حيالها قبل رفعها إلى المجلس لمناقشتها وإقرارها تحت قبة المجلس.

بدء العمل في "خدمة تحسين العلاقة التعاقدية" عبر منصة «قوى»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875376

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أن خدمة تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل الوافد وصاحب العمل أصبحت متاحة أمام المنشآت والأفراد في "قوى."
ودعت كافة المنشآت في قطاع الأعمال إلى الاستفادة من مزايا هذه الخدمة، التي ستسهم في تحفيز المنشآت لجذب أفضل الكفاءات، والحد من الخلافات العمالية.
وتشمل المبادرة مجموعة من الخدمات الجديدة أهمها خدمة حرية التنقل الوظيفي التي تتيح للعامل الوافد الانتقال عند انتهاء عقد عمله من دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، علمًا أن هذه الخدمة هي إحدى الخدمات التي توّفرها "قوى" والتي يزيد عددها على 85 خدمة، حيث تسهم هذه الخدمات في دعم قطاع الأعمال في النمو.
وتعد مبادرة "تحسين العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والوافدين"، جزءاً من مبادرات التحول الوطني، التي تم تطويرها بالشراكة مع وزارة الداخلية، ومركز المعلومات الوطني، وبدعم عدة جهات حكومية أخرى. وتهدف إلى تعزيز تنافسية سوق العمل بالمملكة مع أسواق العمل العالمية، ورفع تصنيفه ضمن المؤشرات التنافسية الدولية، إضافة إلى رفع مستوى إنتاجية القطاع الخاص.
بالإضافة إلى هذه الخدمة، ستستفيد المنشآت من الخدمات الأخرى التي توفرها منصة "قوى" مثل خدمة المستشار الإلكتروني، التي تهدف إلى تقييم وضع المنشأة بشكل آلي، وخطة التوطين التفاعلية، لمساعدة المنشآت على التوطين بشكل متدرج ومنتظم، وخدمة حاسبة نطاقات التفاعلية، لمساعدة المنشآت على معرفة اشتراطات التوطين، إضافة إلى التنبيهات الاستباقية للمنشآت، بهدف تنبيه المنشآت بالإجراءات المهمة لتفادي التأخير أو المخالفات. وتشمل قائمة الخدمات التقرير الشهري للمنشآت، الذي يهدف إلى تعزيز التواصل بين أصحاب الأعمال والوزارة لرفع مستوى الالتزام بأنظمة العمل.
يذكر أن "قوى" هي الواجهة الجديدة لقطاع العمل وتعكس جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تطبيق أفضل الممارسات العالمية لتنظيم سوق العمل وتعزيز تنافسية المملكة في جذب المستثمرين بآليات عدة، أهمها إطلاق نافذة رقمية واحدة لخدمات الأعمال، وتسهيل كافة الإجراءات لتلبية احتياجات المستفيدين بشكل فوري.

خـادم الحـرمين يـوافـق على قرارات المجلس الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875484

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على عدد من القرارات التي اتخذها المجلس الصحي السعودي.

وشملت القرارات اعتماد منصة "صحة" منصة موحدة للتقارير الطبية وتبادلها بين القطاعات الصحية والجهات المعنية، وتكليف المركز الوطني للمعلومات الصحية بالتنسيق مع القطاعات الصحية لتصنيف التقارير وكيفية معالجتها، وعلى التزام القطاعات الصحية بتطبيق الآلية الموحدة للاستبدال والإحلال للأدوية المعدة من الهيئة العامة للغذاء والدواء.

كما شملت قيام مجلس الضمان الصحي التعاوني بدراسة إضافة خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن المنافع التي تغطيها وثيقة الضمان الصحي التعاوني مع إعطائها أولوية في الدراسة، والموافقة على اعتماد مبادرات الخطة التنفيذية لمشروع الاستفادة من الأجهزة والمعدات الطبية ذات التكلفة العالية التي ورد فيها أدوار محددة للقطاعات الصحية المقدمة للخدمة والجهات التشريعية من أعضاء المجلس الصحي السعودي بالإضافة إلى شركة (نوبكو)، وتضمنت مؤشرات أداء مرحلية.

وينبثق برنامج الاستفادة من الأجهزة والمعدات الطبية ذات التكلفة العالية من استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، ويعد إحدى مبادرات المجلس الصحي السعودي لتحقيق هدف "تحسين الكفاءة من الخدمات الصحية" من برنامج التحول الوطني 2020. ورفع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي الدكتور نهار بن مزكي العازمي، الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على دعمه غير المحدود للقطاعات الصحية خدمةً للوطن والمواطن، مؤكداً أن الموافقة الكريمة تأتي تجسيداً للاهتمام بالقطاع الصحي في المملكة، وتسخير الإمكانات كافة للارتقاء بمستوى وجودة أداء الخدمات الصحية.

وأعرب عن شكره لمعالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وأعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة للمجلس والمراكز الوطنية التابعة لها، تحقيقاً لتطلعات القيادة الرشيدة وخدمة للمواطنين والمقيمين في المملكة.

أول لقاء تنفيذي لتطوير مجال الإعاقة في عسير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722934

المدينة - ابها

نظمت هيئة تطوير منطقة عسير أمس الأول اللقاء التنفيذي الأول لتطوير مجال الإعاقة في منطقة عسير، بحضور ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة، وعدد من المؤسسات الأهلية في المنطقة.

وناقش المشاركون خلال اللقاء حقوق ذوي الإعاقة والدعم الأسري لهم, والخدمات الصحية والتعليمية والتوظيف والوصول الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة, بما يتناسب مع أهداف التنمية المتجددة.

«الجوازات»: الاستبعاد لعدم تجديد «هوية مقيم» للمرة الثالثة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722931

المدينة - جدة

أوضحت المديرية العامة للجوازات أن غرامة عدم تجديد «هوية مقيم» للمرة الثالثة هي الإبعاد عن المملكة، مؤكدة في تغريدة لها على حسابها في «تويتر» أنَّ عدم تجديد هوية مقيم لأول مرة توجب غرامة قدرها 500 ريال، وفي المرة الثانية 1000 ريال.

وإذا تكرر الأمر لثالث مرة كانت العقوبة الإبعاد عن المملكة.

وأوضحت «الجوازات» أنَّ مدة صلاحية بطاقة «هوية مقيم» خمس سنوات من تاريخ الإصدار، وتجدد سنويًا إلكترونيًا، عبر منصة «أبشر» التابعة لصاحب العمل.

»النيابة«: انتهاك حرمة المساكن جريمة تستوجب التوقيف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722929

المدينة - جدة
حذرت«النيابة العامة» من انتهاك حرمة المساكن بالدخول إليها بغرض الاعتداء على النفس أو المال أو العرض، وكشفت أن عدم تنازل صاحب الحق الخاص عن مرتكب الجريمة يصبح الأخير بموجبها مرتكباً لإحدى الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

11مهمة لـ ٠منصة قوى« لتنظيم سوق العمل وتطويره

خدمات فورية للمستفيدين.. و ٠الموارد« تطالب بالتسجيل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722908

سعيد الزهراني -الطائف
دعت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كافة المنشآت إلى التسجيل في منصة «قوى» الجديدة باعتبار أنها الواجهة الجديدة لتنظيم سوق العمل وتطويره على عدة أصعدة أهمها تقديم الخدمات بشكل فوري للمستفيدين، و تتيح الوصول إلى جميع خدمات قطاع العمل، وبنفاذ موحد،وتعمل المنصة على تحسين تجربة المستخدم وتسريع الإجراءات والآليات المتبعة لتكون نقطة التقاء بين المنشآت والعاملين في القطاع الخاص.وذلك للرفع من قيمة الخدمات التي تقدمها لأصحاب المصالح داخليا وخارجيا.
وسعياً منها لتقديم أداء أفضل,و السعي للمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتحتوي المنصة على العديد من المهام المتنوعة التي ستسهم في الارتقاء بالأداء في قطاع القوى العاملة وتنظيم سوق العمل.
مهام المنصة الجديدة الـ 11
-توفير أداة تفاعلية لصاحب المنشأة لمتابعة سير تقدم منشأته في رفع التوطين قبل نهاية فترة السماح من نطاقات
-ملف الفرد: مصدر رئيسي لمسيرة المواطنين والمقيمين المهنية، يحتوي على العديد من المعلومات الموثقة.
-التأشيرات المهنية الفورية: تمكن المنشآت من طلب وإصدار تأشيرات العمالة المهنية. الخدمة مخصصة للمنشآت المحققة لنسب توطين مرتفعة والملتزمة بأنظمة العمل.
-إصدار التأشيرات المهنية والمؤقتة بشكل فوري (بدون تأييد) للمنشآت القائمة والمنشآت حديثة التأسيس- إصدار التأشيرات النسائية بشكل فوري - إصدار تأشيرات زيارة العمل المؤقت -إصدار تأشيرات المهن المتخصصة بدون تأييد
-تنظيم البيئة الداخلية في المنشآت من خلال اعتماد لوائح تنظيم العمل إلكترونياً

-خدمة تأشيرة زيارة العمل المؤقت: تمكن المنشأة من استقدام عامل لمدة ثلاثة أشهر دون الحاجة لاستخراج إقامة ورخصة عمل.ويُسمح لحاملها العمل في المملكة لمدة 90 يوما بدخول متعدد
-إصدار شهادة السعودة: خدمة لإصدار شهادة السعودة عند الطلب وذلك من أجل إيضاح مدى تحقيق المنشأة لنسب التوطين المطلوبة وفقاً لبرنامج نطاقات.
-إصدار وتجديد رخص العمل: تمكن أصحاب الأعمال من إصدار أو تجديد رخص العمل للموظفين الوافدين
-تغيير مهنة موظف مقيم: تمكن المنشأة من التقدم بطلب تغيير مهنة الموظف المقيم الذي يعمل لديها لتطابق العمل الذي يقم به في المنشأة
-خدمة نقل خدمات موظف: تمكّن المنشآت من تقديم طلب نقل خدمة موظف مقيم إليها من صاحب عمل آخر أو بين منشآت الرقم الموحد.
-مؤشرات العمل:تتيح للمنشآت الاطلاع على أداء المنشأة عن طريق قياس عدة معايير أهمها (نسبة التوطين، متوسط أجور السعوديين، متوسط الاستدامة الوظيفية(
-المستشار الإلكتروني لأصحاب الأعمال يقوم بعرض عدد من المؤشرات الحيوية التي تهم صاحب المنشأة
-خدمة إدارة الصلاحيات للمنشآت القدرة على إضافة مستخدمين مفوضين لإدارة حساب المنشأة
-التقرير الشهري للمنشآت: مشاركة تقرير شهري مفصل لحالة المنشأة مع أصحاب الأعمال حول أداء بيانات منشآتهم.
-برنامج أجير: تهدف إلى تنظيم العمل المؤقت و تيسير الوصول إلى القوى العاملة المتواجدة في المملكة

أكد أهمية تمديد حظر السلاح على إيران جراء دعمها مليشيا الحوثي الإرهابية

مجلس الوزراء: الموافقة على نظام التخصيص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061766

عقد مجلس الوزراء جلسته أمس (الثلاثاء) - عبر الاتصال المرئي - برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين، مجلس الوزراء، على فحوى الرسالة التي بعثها لأخيه سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وما تضمنته من تأكيد على العلاقات الراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين.
ثم استعرض المجلس مجمل المحادثات والمشاورات التي أجراها ولي العهد مع دولة رئيس وزراء جمهورية الهند نارندرا مودي، والمبعوث الخاص لرئيس روسيا الاتحادية لشؤون التسوية السورية إليكسندر لافرينتييف، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، وما تضمنته من استعراض العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتطويرها، وبحث مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، وتنسيق الجهود المبذولة تجاهها بما يعزز الأمن والاستقرار.
دعم الحل السياسي
جدد مجلس الوزراء التأكيد على أهمية استمرار دعم جهود حل الأزمة في سورية، وإيجاد مسار سياسي يُضيف إلى تسوية واستقرار الوضع فيها، بما يكفل أمن شعبها ويحميه من المنظمات الإرهابية والمليشيات الطائفية التي تعطل الوصول لحل حقيقي.
وأكد المجلس دعم المملكة لجهود المبعوث الأممي في اليمن للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار والبدء بعملية سياسية شاملة وفق المرجعيات الثلاث، والتأكيد على أهمية تمديد حظر السلاح على إيران، في ظل استمرارها في تزويد مليشيا الحوثي الإرهابية بالأسلحة المتطورة والطائرات المسيرة التي تُستخدم في إرهاب اليمنيين، واستهداف المدنيين والأعيان

المدنية في المملكة بطريقة متعمدة وممنهجة.

احترام سيادة الدول
أعرب المجلس عن تأييد المملكة للجهود الدولية الرامية لضمان عدم تطوير النظام الإيراني منظومة الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، ولجعل منطقة الخليج العربي خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، واحترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
وعبر المجلس عن تهنئة المملكة لدولة ليبيا الشقيقة حكومةً وشعباً بمناسبة منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية، ودعمها للجهود الموصلة إلى حل سياسي للأزمة، والتطلع إلى أن تحقق هذه الخطوة الأمن والاستقرار والتنمية فيها، والمحافظة على وحدتها وسيادتها، وتمنع التدخل الخارجي الذي يعرّض الأمن الإقليمي العربي للمخاطر.
الحد من انتشار كورونا
تناول المجلس مستجدات جائحة كورونا محلياً ودولياً، وآخر ما سجلته الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة، في ظل الجهود المبذولة للسيطرة على التذبذب في منحنى الإصابات، واستمرار التوسع في حملة التطعيم، وتدشين المزيد من مراكز اللقاح في مختلف مناطق المملكة، وذلك للحفاظ على صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم والحد من انتشار الفايروس، والتسهيل عليهم للتطعيم باللقاحات المعتمدة التي أظهرت حماية عالية من الإصابة ومأمونية كبيرة.
واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
الموافقة على نظام التخصيص
الموافقة على انضمام المملكة إلى البروتوكول المكمل لاتفاقية (لاهاي الدولية) الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

مصادر عكاظ: للمحكومين طلب إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061769

علمت «عكاظ» من مصادرها عن صدور توجيهات عليا للمحاكم بأن من صدر له حق خاص يقضي بجلد المدعى عليه فللمحكوم له التقدم للمحكمة مصدرة الحكم بالنظر في إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد. وكشفت المصادر أن من اكتسب الصفة القطعية من الأحكام الصادرة بعقوبة الجلد تعزيراً بعد تاريخ صدور المبدأ سواء في الحق العام أو الخاص فللمدعي العام أو المحكوم له بالحق الخاص التقدم للمحكمة مصدرة الحكم بطلب النظر في إيقاع عقوبة بديلة عن الجلد. وفي جميع الأحوال يكون الحكم بإيقاع عقوبة بديلة خاضعاً لدرجات التقاضي وما تقضي به الأنظمة والتعليمات.

ونقلت المصادر عن رئيس المحكمة العليا توجيهه بعدم تنفيذ أي حكم بعقوبة الجلد تعزيراً للحق العام أو الخاص مهما كان تاريخ اكتسابه الصفة القطعية. وفيما يخص ما اكتسب الصفة القطعية من الأحكام الصادرة بعقوبة الجلد تعزيراً قبل تاريخ صدور المبدأ فالحق العام مشمول بالعفو.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المركز الوطني للتخصيص: النظام يوزع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/17/article_2051841.html

قال الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص المهندس ريان نقادي بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام التخصيص، إنه جرى تطوير نظام التخصيص لرفع مساهمة القطاع الخاص في المشاريع الحكومية، وتمكين توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، والتخفيف على الميزانية الرأسمالية للحكومة، وتنظيم جميع الأنشطة والإجراءات المُتعلقة بتنفيذ مشاريع التخصيص والإشراف عليها، ومتابعتها، ومراقبتها، إضافة إلى رفع مستوى شفافية وعدالة ونزاهة الإجراءات المرتبطة بعقود التخصيص.

إلى ذلك، أوضح نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية في المركز الوطني للتخصيص سلطان القحطاني أن منهجية تطوير نظام التخصيص تضمنت النظر إلى التجارب الدولية والمحلية والاستفادة من أفضل الممارسات المعمول بها، والاستناد إلى الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ مشروعات تخصيص ناجحة حققت مستهدفات التخصيص خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشروعات التخصيص التي واجهت عدداً من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي، كما روعي خلال تطوير النظام العمل على تطوير السياسات العامة للنظام لإيجاد منظومة حوكمة لمشاريع التخصيص بالمستوى المناسب وبما يسهم في تنفيذ المشاريع بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، والتركيز على تمكين تنفيذ المشروعات ذات الأثر الاقتصادي العالي، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 عبر نظام التخصيص من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الاقتصاد التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، وخلق واستحداث فرص وظيفية جديدة للمواطنين.

ولفت القحطاني الانتباه إلى أن أهداف نظام التخصيص تتضمن التوسع في عدد مشروعات التخصيص المنفذة في المملكة، وتحفيز القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمر المحلي والدولي من المشاركة في فرص التخصيص المطروحة، وبذات الوقت رفع مستوى كفاءة الأصول ذات الصلة بمشروعات التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها. وإن النظام يراعي مشروعات التخصيص من منظور القطاع الخاص والمستثمرين، ويقدّم النظام حزمة واسعة من الضوابط النظامية التي تعزز ثقة المستثمرين في عملية طرح مشروعات التخصيص، وتؤكد على إنفاذ عقود التخصيص وما أُتفق عليه بين أطراف العقد، وتكفل معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، كما يتيح نظام التخصيص التعامل مع التحديات الخاصة التي تواجهها مشروعات التخصيص في المملكة ، وضبط مشاركة القطاع العام في شركة مشروع التخصيص دون الإخلال بمستهدف التوسع في إشراك وتمكين القطاع الخاص, وفي الجانب الاجتماعي؛ سيسهم في تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن والمقيم، ويقدم النظام إطاراً نظامياً يضمن دراسة الآثار الاجتماعية لمشروع التخصيص قبل السير بإجراءات تنفيذه.

يذكر أن هناك فرصاً ومبادرات للتخصيص سيتم طرحها وتعد رافداً جديداً في اقتصاد المملكة من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية وإتاحتها أمام القطاع الخاص المحلي والدولي في ستة عشر قطاعاً حكومياً مستهدفًا بالتخصيص، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % إلى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل المركز الوطني للتخصيص على حزمة من المبادرات والمشروعات التي تستهدف تحقيق رؤية المملكة 2030.

ويعمل صندوق التنمية الوطني على تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني الذي سيعمل على تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية في المملكة من خلال تسهيل مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات, كما وسيكون دور صندوق البنية التحتية الوطني مكملًا لدور المركز الوطني للتخصيص من خلال تقديم الدعم التمويلي لمشروعات البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

بنك التنمية يقدم 13 مليار ريال لـ 300 ألف امرأة .. زيادة لمستفيدات 400 ٪ في 3 أعوام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 26 رجب ثاني 1442هـ - 10 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/09/article_2046451.html

»الاقتصادية» من الرياض

قدم بنك التنمية الاجتماعية الدعم والتمكين للمرأة السعودية عبر عدد من البرامج والخدمات، حيث فاق تمويل البنك للسيدات 13 مليار ريال، لأكثر من 300 ألف سيدة، تلك الأرقام، التي حققها البنك في دعم المرأة أسهمت في نمو عدد المستفيدات 400 في المائة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ليواصل البنك تحقيق النجاحات والإنجازات في مجال تعزيز دورها التنموي.

وأكد البنك أنه يولي المرأة اهتمامه الكبير، الذي ينبثق من اهتمام وحرص القيادة وما تقوم به من مبادرات لزيادة إسهامات المرأة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والتشجيع على العمل، فضلا عن تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في القطاعات.

وبهذه المناسبة، استعرض البنك الدور، الذي يلعبه في دعم المرأة السعودية من خلال ما يقدمه من برامج وخدمات ومبادرات مالية وغير مالية بهدف تحقيق غايات البنك وتوجهاته في برامج الحماية الاجتماعية والاكتفاء والإنتاج وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق الشمول المالي والاجتماعي.

ولم يقتصر دعم البنك للمرأة على التمويل والإقراض، بل شمل تقديم الخدمات غير المالية كخدمات الاحتضان والتدريب وبناء القدرات، من خلال إدارة التمكين والتنمية وحاضنات الأعمال والمنتجات ومركز دلني للأعمال، وكذلك بالتعاون مع مراكز تأهيل رائدة، ليبلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج 60 ألف مستفيدة في جميع مناطق المملكة، وتأتي هذه الجهود في ظل تقديم الدعم والتمكين للمرأة واستثمار قدراتها، وفقا لـ"رؤية المملكة 2030".

نظام مقترح لدراسة حالة المتسولين والتثبت من وصول المساعدات لمحتاجيها

من جديد.. الشورى يدرس مكافحة التسول وردع ممتهنيه

المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 رجب 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875669

عاد مشروع نظام مكافحة التسول إلى أروقة مجلس الشورى من جديد وتدارست لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب برئاسة واصل بن داود المذن، مشروع النظام المحال إليها من المجلس، والوارد من الحكومة، وحددت أمانة المجلس الثلاثاء المقبل موعداً لمناقشة النظام، ويرى المذن أن المشروع يسهم في الحد من ظاهرة التسول، وأثرها على المجتمع ومتابعة المتسولين ودراسة حالاتهم، والقضاء على الوسائل والطرق التي تستغل هذه الظاهرة، ولفت إلى أن أهمية النظام تكمن في التأكد من إيصال المساعدات إلى محتاجيها بالشكل السليم، مبيناً أن المشروع يتضمن عقوبات من شأنها المساهمة بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة ومعالجتها.

مطالبات شوريّة بمعالجة أوضاع أصحاب الحاجة والتصدي لعصابات المتسولين الخارجية

إلى ذلك، وتحديداً في نهاية شهر جمادى الآخرة عام 1435 وافق مجلس الشورى بالأغلبية ، على ملاءمة دراسة مقترح عضو الشورى حينها ناصر الشهراني وسعد مارق نظام مكافحة التسول و أيَّد توصية الملاءمة 104 أعضاء وعارضها 14 وأحال للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب ملف المشروع المقترح للتوسع بدراسته، وفي الثاني من شهر محرم عام 1438 قدمت حمدة العنزي رئيسة لجنة الأسرة والشباب تقرير دراسة مشروع النظام والذي أعاده إلى اللجنة، للرد على ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه النظام المقترح التي جاءت أثناء مناقشته، وانتقد أعضاء المشروع وقال بعضهم بأنه متناقض في بعض مواده ومن ذلك ما أشار إليه فهد العنزي من أن النظام في أحد المواد يطالب بتجريم التسول وفي أخرى ينص على توفير الرعاية للمتسولين، مؤكداً أن عددا من الأنظمة القائمة تجرم التسول مثل نظام حماية الطفل والاتجار بالإنسان وبالتالي لا حاجة للنظام المقترح، ويقول ناصر الموسى أن اللجنة أغفلت الجانب الشرعي من حيث تجريم التسول وأن هناك العديد من الفتاوى التي كان من الأولى للجنة الرجوع إليها وأن تطعم بها هذا النظام، وأن الله تعالى نهى رسوله محمد ﷺ من أن ينهى السائل وقال تعالى (وأما السائل فلا تنهر)، وأن هناك العديد من المتسولين الذين تختلف حاجاتهم من المال إلى الطعام إلى المأوى، ولم يتفق عبدالرحمن هيجان مع النظام مشيراً إلى أنه لم يتطرق للبدائل والحلول أمام هؤلاء المتسولين، وقال عازب آل مسبل أن النظام لا يتفق مع روح الشريعة الإسلامية حيث إن الدين الإسلامي أكد على أهمية السائل، كما أن النظام لم يشر إلى معالجة أوضاع هؤلاء المتسولين، ويرى عطا السبيتي أن النظام أغفل تجفيف منابع التسول كما أن العقوبات التي وردت فيه ركزت على المتسول السعودي وتحويل الأجنبي لهيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الاجراءات النظامية في حقه ولم توضح تلك الإجراءات.

وقال العضو السابق اللواء عبدالله السعدون أن التسول أصبح ظاهرة متزايدة وأن المستولين لدينا هم عصابات تأتي من خارج المملكة وتعمل على استجداء المواطنين للمال وتستخدم في عملها الأطفال، مطالباً بأن يكون هناك حملة إعلامية تحذر المانحين من المواطنين للمال لهؤلاء المتسولين، وأكد أعضاء أن مشروع نظام مكافحة التسول المقترح يركز على المتسول ويغفل دور الجهات ذات العلاقة بمكافحة الظاهرة، مطالبين بمراعاة أصحاب الحاجة الحقيقية وإيجاد معالجة لأوضاعهم، مقترحين وضع ضوابط تعرف المتسول وتفرق بينه وبين المحتالين في هذا المجال، مستبعدين إمكانية إنشاء دور لرعاية المتسولين دون إنشاء كيان مستقل يحقق هذا المقترح، ويرون أن النظام المقترح خرج عن مضمونه وخلط بين المتسول المضطر والمتسول الممتهن لهذه الطريقة في الكسب.

وشدد ناصر الشمراني عضو الشورى السابق أحد مقدمي مقترح نظام مكافحة التسول على أن النظام لا يهدف إلى تجريم التسول مؤكداً على أهميته لوضع تدابير للحد من التسول، وسن عقوبات محددة على من يمتهن التسول خاصة في ظل

ضعف الإجراءات المطبقة حاليا في الحد من ظاهرة التسول ومعالجة آثاره، وخطورة ظاهرة التسول على الفرد والمجتمع على حد سواء، الأمر الذي يقتضي سن نظام لمواجهة الظاهرة، والتصدي لاستغلال المتسولين لكل التجمعات والمناسبات من أجل التكسب غير المشروع، وخاصة في المساجد وأثناء الحج والعمرة، وأوضح الشهراني أسباب تقديم المقترح، مؤكداً أن التسول أصبح إحدى الظواهر السلبية التي تعاني منها المملكة وله آثار خطرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، وأكد أن هناك من امتهن التسول واتخذه مصدرا ثابتا للتكسب غير المشروع، مستخدما في ذلك كل الوسائل الممكنة بما في ذلك استغلال الأطفال، وذوي الإعاقة، والنساء. وحمَّل العضو زهير الحارثي الأجهزة المعنية تفشي ظاهرة التسول وتساءل عن تسول السعودي رغم أن الدولة تنفق المليارات لعيشه الكريم وعن العدالة الاجتماعية..؟ وأضاف بأن ظاهرة التسول كشفت فشل سياسات الوزارات والجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بامتياز وعدم قدرتها على تنفيذ تعليمات القيادة، وقال: على الأجهزة النزول من البرج العاجي وكشف أوراق التسول والفقر، ورأى العضو خالد العقيل أن مكافحة التسول في نظام محدد يعالج التسول والجرائم المنظمة والتهريب للبشر خاصة في مواسم الحج والعمرة مؤكداً تناوب عصابات خارجية للتسول في موسم الحج العمرة، وأكد أن ظاهرة التسول ترتبط فيها جرائم أخرى منها الاتجار بالبشر، والتدليس على المتصدق وأكل ماله بالباطل وقال "إن مشروع النظام يجب أن يتضمن آليات واختصاصات يمكن منحها لكل جهة حكومية لمعالجة هذه الظاهرة"، وأشار عضو الشورى عبدالرحمن العطوي إلى إشكالية ما نسبته 90 % أجنبي من عدد المتسولين وقال إنهم إما متسللين أو متخلفين أو مخالفين لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة، ولفت إلى أن مجلس الوزراء قد أقر في السابع من شهر ربيع الأول 1428، الذي شكلت بموجبه لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية من عدد من الجهات الحكومية من أجل إعداد خطة وطنية لمعالجة مشكلة التسول، وطلب تزويد المجلس بما توصلت إليه اللجنة بخصوص الخطة قبل تشريع أي نظام، وطالب العضو عساف أبو اثنين بدراسة الأوضاع الصحية والنفسية والاجتماعية وحالات المتسول السعودي ومعالجتها دون عقوبات السجن أو الإيقاف، مشيراً إلى أن نسبتهم وصلت 21 % بينما غير السعوديين بلغت نسبتهم 78 %، ورأى أبو اثنين أن يكون النظام المقترح رادعاً لمن يمارس التسول كمهنة فيزوِّر ويؤذي الناس في كل مكان، وأشار إلى أن الجهات المعنية بمكافحة التسول تواجه إشكالية توفير أمكن لمن يتم القبض عليهم وإيقافهم.

25 %نسبة تمكين المرأة السعودية في قطاع الاتصالات

75 %لنظرائهن من الذكور

المصدر: جريدة المدينة الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/723141

عائض الوسمي - المدينة المنورة

كشفت تقرير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عن أن نسبة تمكين المرأة في قطاع الاتصالات بلغت 25 % مقارنة بـ 75 % للذكور.

وتضمن التقرير الشهري مجموعة من التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتمكينها فيه بالإضافة إلى التحديات التي قد تعيق مشاركتها في التنمية. وتضمنت التوصيات إطلاق برامج تدريبية مرحلية ومترابطة لصناعة قياديات فاعلات، وإجازة أبوة للرجل لبدء إحداث تغيير ثقافي اجتماعي، إلى جانب توفير المزيد من التدريب على مهارات التواصل، وتخصيص حصص نسائية في مختلف المناصب.

وأكد التقرير أن برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حقق نسب عالية في تكافؤ الفرص، ويتماشى هدف هذا البرنامج إلى بناء نظام رقمي يتبنى العقول والمهارات التي تدعم عملية التحول. وأشار إلى دراسة

أُجريت على خريجي المملكة إلى أن احتمالية حصول النساء على شهادة جامعية أو أعلى تساوي احتمالية حصول نظرائهن من الرجال عليها.

.

ربط إلكتروني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2061891

وقع النائب العام سعود بن عبدالله المعجب أمس (الأربعاء) مذكرة تفاهم مع محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل المهندس سهيل بن محمد أبانمي، لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون والتنسيق المشترك لمواجهة مخاطر هذه الجرائم، وعقد اجتماعات ثنائية دورية بين المختصين في النيابة العامة والهيئة العامة للزكاة والدخل لرفع مستوى التعاون والتنسيق وفقاً للاختصاصات المناطة بكل جهة، وإعداد آلية عمل تساهم في الربط الإلكتروني بين الجهازين، بهدف تبادل البيانات والمعلومات بشكل سريع وآمن، ويعزز قدرات الطرفين في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب اختصاص كل جهة.

موافقة مجلس الوزراء على نظام التخصيص.. تعرَّف على أهدافه

المصدر: جريدة سبق الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://sabq.org/stSvw3

وافق مجلس الوزراء اليوم في جلسته عبر الاتصال المرئي على اعتماد نظام التخصيص،والذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونقل ملكية الأصول الحكومية - إلى تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص وتخصيص خدمات حكومية محدّدة، والتوسع في مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين.

و بهذه المناسبة، رفع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص المهندس ريان نقادي شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام التخصيص، مشيرًا إلى أنه تم تطوير نظام التخصيص لرفع مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية، كما يهدف النظام إلى تمكين توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، والتخفيف على الميزانية الرأسمالية للحكومة، وتنظيم جميع الأنشطة والإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشروعات التخصيص والإشراف عليها، ومتابعتها، ومراقبتها، بالإضافة إلى رفع مستوى شفافية وعدالة ونزاهة الإجراءات المرتبطة بعقود التخصيص.

من جانب آخر قال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية في المركز الوطني للتخصيص سلطان القحطاني إن منهجية تطوير نظام التخصيص تضمنت النظر إلى التجارب الدولية والمحلية والاستفادة من أفضل الممارسات المعمول بها، والاستناد إلى الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ مشروعات تخصيص ناجحة حققت مستهدفات التخصيص

خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشروعات التخصيص التي واجهت عددًا من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي، كما روعي خلال تطوير النظام العمل على تطوير السياسات العامة للنظام لإيجاد منظومة حوكمة لمشروعات التخصيص بالمستوى المناسب وبما يُسهم في تنفيذ المشروعات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، والتركيز على تمكين تنفيذ المشروعات ذات الأثر الاقتصادي العالي،وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 عبر نظام التخصيص من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الاقتصاد التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية، وخلق واستحداث فرص وظيفية جديدة للمواطنين،
وأشار القحطاني إلى أن أهداف نظام التخصيص تتضمن التوسع في عدد مشروعات التخصيص المنفذة في المملكة، وتحفيز القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمر المحلي والدولي من المشاركة في فرص التخصيص المطروحة، وبالوقت ذاته رفع مستوى كفاءة الأصول ذات الصلة بمشروعات التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها. وإن النظام يراعي مشروعات التخصيص من منظور القطاع الخاص والمستثمرين ، ويقدّم النظام حزمة واسعة من الضوابط النظامية التي تعزز ثقة المستثمرين في عملية طرح مشروعات التخصيص، وتؤكد إنفاذ عقود التخصيص وما أُتفق عليه بين أطراف العقد، وتكفل معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد، كما يتيح نظام التخصيص التعامل مع التحديات الخاصة التي تواجهها مشروعات التخصيص في المملكة ، وضبط مشاركة القطاع العام في شركة مشروع التخصيص دون الإخلال بمستهدف التوسع في إشراك وتمكين القطاع الخاص.
وفي الجانب الاجتماعي؛ سيسهم في تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن والمقيم، ويقدم النظام إطارًا نظاميًا يضمن دراسة الآثار الاجتماعية لمشروع التخصيص قبل السير بإجراءات تنفيذه.
يُذكر أن هناك فرصًا ومبادرات للتخصيص سيتم طرحها وتعد رافدًا جديدًا في اقتصاد المملكة من خلال تخصيص بعض الخدمات الحكومية وإتاحتها أمام القطاع الخاص المحلي والدولي في ستة عشر قطاعًا حكوميًا مستهدفًابالتخصيص، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة2030، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % إلى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل المركز الوطني للتخصيص على حزمة من المبادرات والمشروعات التي تستهدف تحقيق رؤية المملكة 2030.
ويُذكر أن صندوق التنمية الوطني يعمل على تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني الذي سيعمل على تسريع تنفيذ مشروعات البنية التحتية في المملكة من خلال تسهيل مشاركة القطاع الخاص في هذه المشروعات. وسيكون دور صندوق البنية التحتية الوطني مكملاً لدور المركز الوطني للتخصيص من خلال تقديم الدعم التمويلي لمشروعات البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

السياسة النقدية وعدالة توزيع الدخل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 01 رجب 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/14/article_2049776.html

سعود بن هاشم جليدان

تراجعت عدالة توزيع الدخل في كثير من الدول المتقدمة والصاعدة خلال العقدين الماضيين. وتزامن هذا التراجع مع الاستخدام المتزايد للسياسة النقدية في مواجهة الكوارث الاقتصادية. ومر العالم خلال الـ 13 عاما الماضية بأزمتين اقتصاديتين عنيفتين هددتا الاقتصاد العالمي بالكساد، ما أجبر دول العالم على الاستخدام المكثف للسياسات النقدية والمالية للحد من الآثار المدمرة للأزمتين. ونجح الاقتصاد العالمي في الخروج من الأزمة المالية العالمية في 2008، ويبدو أنه في طريقه للتغلب على الأزمة الحالية. استخدمت سياسات التوسع النقدي والمالي بسرعة وقوة بما في ذلك عمليات التيسير

الكمي الضخمة التي لم يسبق لها مثيل. وتزامن التوسع النقدي والمالي مع تراجع عدالة توزيع الدخل والثروة في معظم دول العالم، ما أثار النقاش والقلق لدى المجتمعات.

يولي المسؤولون النقديون عادة القليل من الاهتمام لتأثيرات عدالة توزيع الدخل في صياغة السياسات. ويعود هذا للاعتقاد السائد بأن السياسة المالية هي المسؤولة عن التعامل مع قضايا عدالة الدخل وتخفيف آثارها السلبية. وتستخدم السياسات المالية الضرائب والتحويلات للتخفيف من سلبيات تراجع عدالة توزيع الدخل والثروة. وارتفع النقاش أخيرا عن دور السياسات النقدية في التأثير في عدالة توزيع الدخل والثروة، وكذلك تأثير عدالة توزيع الدخل والثروة في فعالية السياسات النقدية. ويرى عديد من المختصين أن عدالة توزيع الدخل تؤثر بدرجة ملموسة في فعالية السياسات النقدية، حيث يميل منخفضو الدخل والثروة عادة إلى زيادة مستويات الاستهلاك عند توافر الائتمان وتراجع تكاليفه. إضافة إلى ذلك، تيسر الأسواق المالية متطلبات التأهل للائتمان عند توافر السيولة، وكلما تضخمت السيولة في الأسواق سهلت الاستدانة وتراجعت تكاليف الديون. وتميل الشرائح السكانية الأقل ومتوسطة الدخل للإنفاق الاستهلاكي بدرجة أكبر، لهذا يذهب معظم ائتمانها للاستهلاك ويرفع الطلب على السلع والخدمات ما يحفز النمو الاقتصادي.

تقود التطورات التقنية في العادة إلى زيادة نصيب رأس المال من إجمالي الدخول ما يرفع حصص ملاك الأصول (الأغنياء) من الدخل، كما يرفع أجور العمالة عالية المهارة، بينما تتراجع حصص باقي السكان من الشرائح السكانية متوسطة ومنخفضة الدخل. وتقود هذه التطورات إلى تراجع عدالة توزيع الدخل في المجتمعات ما يجبر الحكومات على التدخل من خلال سياسات متنوعة للتخفيف من آثارها السلبية. ويرى النقديون أن سياسات التيسير النقدي توفر السيولة وتخفض تكاليف الإقراض، ما يشجع الاستثمار والاستهلاك ويحفز النمو الاقتصادي. ويولد النمو الاقتصادي الوظائف، ما يدعم دخول الشرائح السكانية منخفضة ومتوسطة الدخل، ويحسن من عدالة توزيع الدخل والثروة. لكن تطورات العقدين الماضيين، وخصوصا منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، لا تدعم هذه الرؤية حيث تراجعت عدالة توزيع الدخل في الدول المتقدمة والصاعدة على حد سواء. وهناك مؤشرات على أن العمالة الماهرة تستفيد من التيسير النقدي أكثر من العمالة منخفضة المهارة. ويتوافر عديد من الدراسات حول علاقة الهزات النقدية بتوزيع الدخل، ولكن لا يوجد إجماع حول قوة الارتباط أو مقدار تأثيره.

لا شك أن هناك كثيرا من العوامل التي تتسبب في تراجع عدالة الدخل، وأهمها تغيرات السياسات المالية للدول في مجالات الضرائب والتحويلات والخدمات العامة. ويمكن استخدام السياسات المالية بدرجة أفضل في استهداف الشرائح السكانية الأقل دخلا، بينما تبدي السياسات النقدية قصورا واضحا في استهداف هذه الشرائح أو قد يكون تأثيرها محدودا. من جهة أخرى، يرى البعض أن التيسير النقدي قد يؤثر سلبا في عدالة توزيع الثروة، وبدرجة أقل، توزيع الدخل في عدد من الدول. ويخفض التيسير النقدي من تكاليف الإقراض، ما يصب أكثر في مصلحة الأغنياء والشرائح السكانية مرتفعة الدخل، لتمتعهم بجدارات ائتمانية أفضل وبنفوذ أقوى على المصارف والمؤسسات المالية. وهذا يمكّن ميسوري الحال من الاستثمار والمضاربة بدرجة أكبر من الفئات الأخرى. وسجلت الأعوام الأخيرة نموا قويا في نصيب الشرائح السكانية الأعلى دخلا، وخصوصا أغنى 1 في المائة من السكان. بل إن الأسواق المالية شهدت نموا غير مسبوق في ثروات أغنى أغنياء العالم على الرغم من الركود الاقتصادي.

قادت السياسات النقدية الفاشلة في عدد من الدول النامية أو الصاعدة، إلى نتائج كارثية على الشرائح السكانية منخفضة ومتوسطة الدخل. وشهد عديد من دول العالم خسارة نسب كبيرة من الفقراء ومتوسطي الحال ثرواتهم ومدخراتهم في فترات وجيزة بسبب السياسات النقدية التي قادت إلى انهيار العملات الوطنية. وأدى هذا بالطبع إلى تراجع مريع في عدالة توزيع الدخل، وتوليد توترات اجتماعية وسياسية تهدد كيان الدول. إن أهم دور يمكن أن تسهم فيه السياسات النقدية، خصوصا في الدول النامية، هو السيطرة على التضخم من خلال سياسات استهداف معدلات تضخم منخفضة، والحفاظ على معدلات صرف مستقرة مع الحرص على التوظيف الكامل للاقتصاد. وتقود معدلات التضخم المرتفعة إلى آثار سلبية قوية في عدالة توزيع الدخل والثروة. ويمكن للسياسات النقدية بعد ذلك السعي، قدر الإمكان، لتوفير السيولة للشرائح السكانية متوسطة ومنخفضة الدخل من خلال حض وتحفيز المصارف والمؤسسات المالية لتقديم الائتمان إلى هذه الشرائح، أو منح بعض الامتيازات والضمانات المحدودة مقابل التوسع في تقديم الائتمان إلى الشرائح السكانية الأقل حظا، كما ينبغي تعميق وتفعيل أنظمة الشفافية وسياسات الحد من الفساد واستغلال النفوذ في المصارف.

الرياض
www.Alriyadh.com

راتب الموظفة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 01 شعبان 1442هـ -14 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874830

كلمة الرياض

يعتبر استقلال ذمة المرأة المالية عن الزوج من مفاخر الشريعة التي أعطت للمرأة كامل الأهلية في التملك والتصرف، ولاشك أن المرأة الموظفة تشكل شريحة من القوى العاملة الوطنية التي تتطلب وجود الطبيبة والمعلمة والموظفة وغيرها من مجالات عمل المرأة، وبالرغم من وجود الكثير من المعوقات والإشكاليات التي تواجهها في حياتها الأسرية والعملية، فإن أصعب ما يواجه المرأة العاملة في حياتها بشكل عام ليست وحدها المشكلات المرتبطة بصعوبة الحصول على العمل وقضية التنقل، فضلا عن طبيعة العمل وما يرافقه من ظروف ونظرة المجتمع لطبيعة عمل المرأة في بعض التخصصات وتعامله معها والصعوبات التي تواجهها في الحصول على الترقيات والحوافز وتهميش دور المرأة الوظيفي والتقليل من الجهد الذي تقوم به وقتل الطموح بداخلها، ويلاحظ في كثير من الأحيان أن عداوة المرأة قد لا تأتي إلا من المرأة نفسها.
والحقيقة أن المشكلة التي تواجه المرأة الموظفة هي قضية الراتب وهو حق للموظفة لا يحق لأحد من أوليائها أن يأخذ من مالها شيئا أو يتصرف فيه إلا بإذنها، ولوالدها دون غيره أن يتملك من مال ابنته ما لا يضرها ولا تحتاج إليه، ولكن في كثير من الأحيان يرى الزوج أو ولي أمر المرأة أن السماح لها بالعمل يعطيه كامل الحق في استلام راتبها والتصرف فيه، ويرى البعض الآخر أن عملها هو استقطاع من الوقت الذي يفترض أن تقضيه في القيام بواجباتها تجاهه وبناء على ذلك التصور يعطي لنفسه الحق في استقطاع جزء من راتبها او ربما استحوذ على الراتب كاملا وجميع مدخراتها المالية، والضغط عليها لتساهم في تأمين متطلبات الحياة المعيشية والمشاركة في شراء المنزل أو الأثاث أو السيارة وغيرها من ضرورات الحياة، وحرمانها من ممارسة حقها الطبيعي في المشاركة في الملكية بغير حق، وهذا فيه تعدٍ على حرمة مال مسلم منهي عنه شرعا.
ونخلص إلى أن هنالك حقوقاً مشتركة والتزامات متبادلة فالمرأة بشكل عام مطالبة بممارسة دورها كشريك في هذه الحياة حتى وإن كانت غير موظفة وذلك من خلال تفهم ظروف زوجها المالية وألا ترهق كاهله بطلباتها المادية كأنها موظفة عنده دون مراعاة لبقية الالتزامات وهذه قمة الأنانية والتي قد تهدم الحياة الأسرية، وبالمقابل يجب التنبيه على قضية هامة وهي أن بعض الزوجات الموظفات يتمسكن بمبدأ أن الزوج ملزم بالنفقة على الزوجة شرعا حتى وإن كانت غنية وهذا حق للمرأة، ولكن المسألة تحتاج إلى بيان فالحكم على الشيء فرع من تصوره فالمرأة في السابق كانت لا تخرج للعمل غالبا وتبقى في بيتها لخدمة زوجها وأسرتها، بخلاف طبيعة عمل المرأة الآن التي يترتب عليها الكثير من النفقات مثل تكاليف التنقل والخادمة وغير ذلك من الالتزامات المالية التي وجدت بسبب عمل المرأة خارج المنزل، وعليه لا يستقيم القول بإلزام الرجل بتحمل تلك المصروفات المترتبة على الأسرة نتيجة ممارسة المرأة لعملها، وبذلك تنشأ مسؤولية المشاركة بالمعروف في تحمل تلك النفقات التي وجدت بسبب خروج المرأة للعمل، ولا تنسوا الفضل بينكم وذلك لا يعني مطلقا عدم توثيق الحقوق خشية الجحود.!

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تعريف البطالة عند الاقتصاديين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/15/article_2050241.html

د. صالح السلطان|

ليس من السهل إعطاء تعريف جامع مانع للعطالة، التي انتشرت تسميتها بالبطالة. لكن مسمى عطالة أنسب، لأن الذي لا يعمل يقال له عاطل.

هناك اختلافات بين الاقتصاديين، وغيرهم ممن يعنيهم الأمر، في تعريف العطالة، أو تحديد معناها، وعرض هذه الخلافات وأسبابها يطيل المقال. لذا سأكتفي بإعطاء تعريف عام بسيط للشخص العاطل. الشخص العاطل يعرف بأنه الذي لا عمل لديه، وقد بحث بجدية عن عمل خلال عدد محدد من الأيام الماضية، أو ينتظر لاستدعائه لعمل بعد الاستغناء عن خدماته، أو ينتظر لإبلاغه عن عمل جديد خلال عدد محدد من الأيام. هذا التعريف يفهم منه وجود مسوغات لوجود خلافات في تحديد معنى البطالة. مثل تحديد الحد الأدنى لعمر الشخص المقصود بالتعريف، ومدى اتساقه مع نظام العمل أو الخدمة المدنية، أو معايير الحكم على جدية البحث عن عمل، أو عدد الأيام الماضية. هذه الأمور أمثلة على مؤثرات في إحصاء عدد العاطلين. وجود الخلافات لا ينبغي أن يفهم عدم وجود حالات متفق على أنها عطالة.

تعد البطالة قضية جوهرية سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، لما لها من جوانب وآثار كبرى في المجتمع اقتصاديا وأمنيا وسلوكيا. ولهذا تعطي الحكومات هذه المسألة قدرا كبيرا من اهتماماتها.

نسبة من العطالة تعد بالمصطلح الاقتصادي طبيعية. ذلك أنه وفي كل وقت يخرج عدد من العاملين من سوق العمل برغبتهم، على سبيل المثال رغبة في عمل آخر بظروف أنسب أو أجر أعلى. والموضوع له تفاصيل كثيرة خارج نطاق المقال.

وتحدث العطالة لأسباب مختلفة، فهناك موجات من الانتعاش والانكماش في الاقتصاد، وهناك تقلبات موسمية، وقصور نوعي وكمي في التعليم، وضعف في الإنتاجية، وتغير دوري في الطلب على السلع، وهناك منازعات بين العمال وأصحاب العمل،... إلخ. وعادة الاقتصاديين وضع المسألة في قالب يمكن من تحليله، واختباره قياسيا.

هناك من يرى أن سبب العطالة الأول اختلال التوازن في سوق العمل. وأقوى عامل على الاختلال فرض السلطات أو هيئات العمل أجورا أعلى مما قد يسمى الأجور المتروكة للسوق. هؤلاء يرون أن أجور السوق لا تبقي أحدا يرغب في العمل من دون عمل.

طبعا هناك اقتصاديون لا يوافقون على التفسير السابق كما هو. بل يرون أن الأجور بطبيعتها تميل إلى الجمود، حتى مع وجود ركود اقتصادي. جمود الأجور يعني أن الأجور لا تتأقلم أو لا تتكيف التكيف الذي يجعل العرض مساويا للطلب في سوق العمل. وهذا الوضع مخالف لأغلبية السلع والخدمات التي تتصف أسعارها بمرونة تبعا لظروف العرض والطلب. على سبيل المثال، في حال الركود تكون توقعات الناس عن الاقتصاد متشائمة ما يدفعهم إلى تفضيل الاحتفاظ بثرواتهم في صور غير منتجة، وهذا يؤثر سلبا في التوظيف. وحلا للمشكلة فإن الكينزيين يرون أنه لا بد من تدخل الحكومات بصور عديدة.

هناك مظهر آخر لجمود الأجور، وهو يكثر وبوضوح في القطاع الحكومي وبعض المنشآت الكبرى في دول مجلس التعاون، كأحد آثار أو نتائج طبيعة الاقتصاد النفطي، وكون النفط مصدر دخل الحكومات الأول. وتبعا لذلك تظهر ما يمكن تسميتها بعطالة الانتظار. عطل الكثيرين بسبب قوة الطلب على العمل "في الحكومة مثلا."

هناك فريق يرى أن العطالة تظهر بسبب مشكلة المعلومات. مثلا، هناك زيادة في الطلب على العمل في مناطق بعينها من الدولة، وعلى مهن محددة تتطلب مهارات أعلى. وهناك وقت يمضي لحصول معلومات كافية أو موائمة في أمور كثيرة بين طالبي العمل والوظائف.

وهناك تفسير للعطالة يقوم على نظرية ازدواجية سوق العمل، التي ساعدت على زيادة ظهورها ظروف. وتلخص هذه الظروف بكون الاقتصاد "الصناعي أو النامي" مكونا من قطاعين، قطاع أول يتميز بارتفاع الأجور فيه، واستقرار

العمل، وظروف عمل جيدة بصفة عامة، وفي المقابل هناك قطاع ثان يتصف بانخفاض أجور عماله، وسهولة الاستغناء عن خدماتهم مقارنة بالأول. وتساعد على الازدواجية صعوبة انتقال العامل من القطاع الثاني إلى الأول.
هناك عطل مصدره وجود عزوف مجتمعي عن مهن. ولذا يعد الوضع الاجتماعي "أو بتسمية أخرى الأعراف والتقاليد" سببا من أسباب العطالة، في مجتمعات.
إن سعي الإنسان أن يأكل من عمل يده ويتعفف عن السؤال مطلب شرعي، قال سبحانه "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ."
"جاء رجل إلى النبي ـ ﷺ ـ يسأله شيئا من المال فرأى فيه قوة وجلدا، فقال: ماذا عندك؟ فذكر له أشياء يسيرة في بيته، فأمره أن يحضرها فأحضرها فباعها الرسول ـ ﷺ ـ وأخذ ثمنها وأعطاه إياه، وقال: اذهب واحتطب ولا أراك مدة كذا وكذا، فذهب الرجل وصار يحتطب ويبيع حتى اكتسب دراهم كثيرة، ثم جاء إلى النبي ـ ﷺ ـ ومعه دراهم فأخبره بذلك، فقال: هذا خير لك من المسألة". المصدر موقع الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء. والحديث يدل على وجود فرصة غير مستفاد منها لأمر ما.
خلاف ما سبق، في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك نسبة من العطالة مصدرها استيراد قوي لليد العاملة. بدأ الاعتماد على الاستقدام قبل عشرات السنين، وأسهمت عوامل في ازدياده وتقويته مع مرور السنين. تتلخص هذه العوامل في كون شروط الاستقدام وظروف توظيف الوافد وبقائه في العمل وتكلفته على المنشآت مغرية للاستقدام. الوضع السابق يشبه الإغراق في سوق السلع، الناشئ طبعا من الاستيراد. وتطلب ذلك تدخل السلطات، تحت محاولة تطبيق مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

صراع الهويات والهوية الوطنية السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1874935

أ.د. فهد مطلق العتيبي

تعتبر الهوية الوطنية أهم محددات الشخصية الإنسانية في عالمنا اليوم. حيث أصبحت «الدولة» أو «الوطن» الوحدة السياسية المعترف بها في النظام العالمي المعاصر. فعدم الانتماء لوطن يعني وبكل بساطة العيش خارج سياق العالم. ومن هنا اكتسبت الهوية الوطنية أهميتها. وعندما نتحدث عن الهوية الوطنية فإننا لا نعني بطبيعة الحال حقيقة ولادة الإنسان على أرض وطن ما. وإنما نقصد استشعار الإنسان لهذه الحقيقة والانطلاق منها في تعامل الإنسان مع محيطيه القريب والبعيد. لقد من الله سبحانه وتعالى على هذه البلاد المباركة بوطن إسمه المملكة العربية السعودية بعد رحلة كفاح طويلة تجاوزت الثلاثين عاما من قبل مؤسس هذا الكيان الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن طيب الله ثراه ورجاله. وكانت هويتنا الوطنية أكبر مكتسبات هذه الوحدة. فنحن نتنتمي لوطن شرفه الله من أوجه ثلاثة: الدين، واللغة، والتاريخ، دينيا، فقد شرفه الله بأنه مهبط آدم وحواء، ومقر أول بيت وضع للناس والذي بناه إبراهيم وابنه اسماعيل عليهما السلام، ومنطلق رسالة الإسلام الخالدة. ولغوياً، كانت أرض هذه البلاد المباركة أرض اللغة العربية وتطور الخط العربي. أما تاريخيا، فمنذ أكثر من ثلاث مئة عام وهذه الدولة المباركة تنشر العدل والسلام والرخاء سواء بين أفراد شعبها أو حتى للعالم الأوسع. ويكفي أن نتأمل اليوم هذا الدور العالمي المحوري سياسياً واقتصاديا وإنسانيا للمملكة العربية السعودية في عهد خام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله.
إن هذه الهوية الوطنية بصفتها أهم مكتسبات توحيد المملكة العربية السعودية، والتي جعلت من الوطن الغالي بوتقة انصهار لجميع مكوناته الاجتماعية تحتم علينا المحافظة عليها وتعزيزها والدفاع عنها ضد أي مهددات لها. ويهمني هنا العولمة وما يرتبط بها من ثورة إعلام واتصال وما أفرزته من تحديات للهويات الوطنية. فالهويات الأصغر أيا كانت

سواء أكانت مناطقية أو قبلية يجب أن تكون دوائر انتمائية أصغر تذوب في النهاية في الهوية الوطنية التي تشكل هويتنا الأكبر كسعوديين. كما أن الهويات الأممية أيا كانت يجب ألا تطغى على هويتنا الوطنية أو تهددها، لا سيما -ولله الحمد والمنة- أن وطننا الغالي هو ممثل العروبة وممثل الإسلام. لكل هذا، يجب أن تكون هويتنا الوطنية هي المنطلق لبقية الدوائر الائتمانية. فقد أخذ حكام هذه البلاد المباركة على عاتقهم نصرة الإسلام، والدفاع عنه، وخدمة الحرمين الشريفين وبقية المسلمين.

وداعاً لـ "الكفيل"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875213

مها الوابل

بعد نحو سبعة عقود، ودعت المملكة نظام الكفيل، الذي حددت بنوده شكل العلاقة التعاقدية بين العامل الوافد وصاحب العمل، هذا النظام وإن شهد عدداً من الإيجابيات، إلا أنه شهد العديد من السلبيات، وقد رأت وزارة الموارد البشرية الآن حتمية إلغائه، واستبداله بمبادرة تهدف إلى تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص، ودعم رؤية بناء سوق عمل جاذب، وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل.

مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين تأتي في سياق تطلعات رؤية 2030 لتطوير سوق العمل، وتنقيته من السلبيات التي علقت به خلال العقود الماضية، عبر رفع كفاءة بيئة العمل، وإطلاق العديد من البرامج التي تصب في صالح العامل وصاحب العمل، لعل أبرزها برامج حماية أجور العاملين في القطاع الخاص، وتوثيق العقود إلكترونياً، ورفع الوعي بالثقافة العمالية وبرنامج "ودي" لتسوية الخلافات العمالية، وكذلك اعتماد برنامج التأمين على حقوق العاملين، وإطلاق منظومة اللجان العمالية المنتخبة.

وعندما تركز المبادرة على ثلاث خدمات رئيسة، وهي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة، والخروج النهائي، فهي هنا توفر ما يحتاجه أصحاب الكفاءات من مزايا في بيئة العمل، لتعزيز إنتاجيتهم وإظهار خبراتهم، في مشهد يُزيد من المنافسة الشريفة بينهم لإثبات ما يتمتعون به من كفاءات وخبرات نادرة، تساعدهم على تطوير ذاتهم والارتقاء بدخولهم، سواء في وظائفهم الحالية أو الانتقال إلى وظائف أخرى تلبي رغباتهم، وهذا الأمر ينعكس على الأداء العام لشركات القطاع الخاص بتطوير أنشطتها وبرامجها اعتماداً على هذه الخبرات.

وينتظر أن تثمر المبادرة عن مزايا عدة، تصب في صالح الاقتصاد الوطني، لعل أبرزها القضاء على السوق السوداء لتأشيرات العمل، هذا السوق الذي وجد في ظل نظام الكفالة القديم، وحصّل فيها الكفلاء مبالغ مالية طائلة من بيع التأشيرات لأي عامل يدفع الثمن، وهو الأمر الذي أضر بالاقتصاد الوطني وكبده خسائر فادحة.

ومن مزايا المبادرة أيضاً، الاقتصار على اجتذاب العمال من أصحاب الكفاءات النادرة التي يحتاج إليها سوق العمل السعودي في المرحلة المقبلة، ووقف استقدام العمالة الرديئة التي لا تمتلك أي خبرات تؤهلها للعمل، هذا الأمر كفيل أيضاً بوضع حد لانتشار عمليات التستر التجاري التي قادتها العمالة الرديئة، ومارست أعمالاً غير نظامية، لجمع الأموال في أوقات قياسية، من دون النظر إلى الأضرار الناجمة على مسيرة الاقتصاد الوطني.

قراءة في: «استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في المملكة»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722776

سهيل بن حسن قاضي

وضعت الدولة رؤية طموحة لمستقبل منظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث حرصت الرؤية على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في كافة قطاعات التنمية لتعزيز مساهمة الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية التي لها أثر على تنمية المجتمع والبيئة والاقتصاد.

وقد توقفتُ أمامَ العديد من تفاصيل الدراسة التي أصدرتها وزارة الموارد البشرية تحت عنوان: «استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية.«

ولفت نظري بدايةً ما جاء في الكلمة الافتتاحية لمعالي الوزير المهندس أحمد الراجحي الذي أكد أن العطاء قيمة متأصلة في الثقافة العربية والإسلامية وأن الشركات دأبت على إنفاق مبالغ لا يُستهان بها. ولعل معاليه قصد إنفاق الشركات على مصارف محددة وفق اجتهادات فردية تتعلق بالرؤساء أو المالكين وقناعاتهم وانتماءاتهم دون ارتباط ذلك الإنفاق باستراتيجيات الشركات، حيث الملاحظ نضوب الإنفاق في جوانب المسؤولية الاجتماعية في معظم الشركات، وندرة التنظيم في هذا الجانب، خاصة الإنفاق المرتبط بمجالات لها علاقة بطبيعة عمل أو منتجات الشركات وفق استراتيجية محددة، كما أن الإنفاق المتعلق بالاستدامة في مجالاتها الثلاث (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) يكاد يغيب أيضاً عن كثير من شركاتنا، التي لم يوظِّف معظمها إمكاناته لخدمة مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تبنته الوزارة وهو «التزامها الطوعي بالعمل على خلق أثر مستدام لتنمية المجتمع والاقتصاد والبيئة، وأن يكون ذلك ضمن استراتيجيتها في كافة علاقاتها وأنشطتها الداخلية والخارجية.«

وفي معرض تناول الدراسة لواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات، أكدت الدراسة أن الشركات السعودية تعتبر متأخرة في هذا المجال مما يحدُّ من جهود التنمية المستدامة، متوقفةً مع التحديات التي أبرزت هذا الواقع والتي كان منها: غياب المفهوم الموحد للمسؤولية الاجتماعية، وغياب الدور الاستراتيجي لها داخل الشركات، وغياب الوسطاء (الجهات التنفيذية المتخصصة كالقطاع غير الربحي) في تنفيذ المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى، وتباين جهود تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، ثم غياب المحفزات المالية التي تشجع الشركات على المساهمة في هذا الجانب (كالمحفزات الضريبية وتسهيل الأعمال وغيرها)، مع نقص المحفزات التقديرية وغياب الأنظمة التشريعية للمسؤولية الاجتماعية (كالإفصاح والمعايير)، ثم عدم وجود إطار واضح للحوكمة مما يُضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالإعداد المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية. ولعل غياب المفهوم الموحد للمسؤولية الاجتماعية وغياب الحوافز والتسهيلات يعتبر - في تقديري- من أبرز تلك التحديات التي ينبغي أن تتصدر قوائم اهتمام الجهات المعنية، لمواجهتها وتذليل العقبات التي تحول دون اضطلاع كثير من منظماتنا بأدوارها الاجتماعية.

لقد جسَّدت هذه الدراسة المتخصصة مستوى عالياً من الشفافية تم من خلاله إلقاء الضوء على أهمية قراءة المعطيات الحالية لواقع المسؤولية الاجتماعية في بلادنا والتي تستدعي التوقف بالدراسة والتحليل أمام التحديات التي تحول دون تفعيل هذا المفهوم الذي يعتبر ركناً أصيلاً من أركان التنمية.

تطوير البيئة التشريعية.. خطوة رئيسة نحو التنمية الشاملة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875446

د. إبراهيم النحاس

إن هذه الخطوة الوطنية الجبّارة في مجال تطوير البيئة التشريعية تُعبر صراحةً عن قيادة كريمة وحكيمة عُرف عنها العمل لعزة الوطن، والإنجاز لرفاهية المواطن، والمتابعة الدائمة لحفظ حقوق الإنسان..

في 8 فبراير 2021م تناقلت وتداولت -على نطاق واسع جداً- وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية خبراً رئيساً في المملكة يتعلق بتطوير منظومة التشريعات المتخصصة. وأهمية هذا الخبر تأتي من نقطتين رئيستين: النقطة الأولى تتمثل في أن هذا الخبر يتعلق بتطوير البيئة التشريعية بما يتماشى مع تقدم وتطور المجتمع في جميع المجالات، وبما يتوافق مع المكانة الكبيرة التي تحظى بها المملكة على المستويات الدولية، وبما يحقق الأهداف والغايات السَّامية لرؤية المملكة 2030؛ أما النقطة الثانية فتأتي أهميتها وعلو مكانتها من مكانة ورمزية الشخصية التي أعلنت ذلك الخبر الوطني وهو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-. فبالإضافة لكونه رمزاً سياسياً ووطنياً، وولياً للعهد، وقائداً للرؤية؛ فهو أيضاً رجُل وطني درس القانون والأنظمة، وعرف آلية وطريقة إصدار الأنظمة واللوائح والتشريعات، ومارس العمل في المجالات التشريعية والقانونية، ويعلم يقيناً، وعلى جميع المستويات، أهمية تطوير البيئة التشريعية. ولعل المعاني السَّامية التي تضمنها تصريح سمو ولي العهد تؤكد أهمية هذه الخطوة التنموية المهمة جداً في المجالات التشريعية والقانونية، وتدلل على حكمة القيادة وبعد النظر الذي تميزت وتتميز به على المستويات كافة؛ ومن ذلك قوله -وفقه الله-، في التصريح الذي بثته واس، التالي: "إن المملكة العربية السعودية تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ. (وأضاف سموه) أن مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، ستُمثِّلُ موجة جديدة من الإصلاحات، التي ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام. (وأشار سموه إلى أن) عدم وجود هذه التشريعات أدّى إلى تباينٍ في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، ما أدّى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، علاوة على ما سبَّبهُ ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم. (وأضاف سموه) رُئي إعداد مشروعات تلك الأنظمة الأربعة، مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويراعي التزامات المملكة فيما يخصُّ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها"...

وبعيداً عن الحديث في الأبعاد والأهداف والغايات السَّامية التي جاءت في تصريح سمو ولي العهد كون ذلك حقاً مكتسباً لذوي الاختصاص في مجال علم الشريعة والأنظمة والقانون وطلاب العلم في كليات وأقسام الشريعة والحقوق والقانون، فإن الذي يجب الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن هذه الخطوة الوطنية الجبّارة في مجال تطوير البيئة التشريعية تُعبر

صراحةً عن قيادة كريمة وحكيمة عُرف عنها العمل لعزة الوطن، والإنجاز لرفاهية المواطن، والمتابعة الدائمة لحفظ حقوق الإنسان. لقد عبر تصريح سمو ولي العهد -وفقه الله- بخصوص تطوير البيئة التشريعية عن شخصية عظيمة تعمل ليل نهار في سبيل تنمية وتطوير وبناء المجتمع والارتقاء بمكانة الدولة، وتسعى لتحديث تشريعاتها وأنظمتها وقوانينها، وتعمل على تهيئة بيئة تشريعية وقانونية تساهم في تشجيع القطاعات الصناعية والاستثمارات الدولية، وتحرص على توفير بيئة حقوقية تحمي الإنسان وتحافظ على كرامته ومكتسباته على كل المستويات.

وإننا عندما نتحدث هنا بكل اعتزاز وفخر ومهابة عن تصريح ولي العهد -وفقه الله- بخصوص تطوير البيئة التشريعية، فإننا نستذكر بكل وفاء وإخلاص وولاء جميع تصريحاته وكلماته وأقوله الكريمة مُنذُ أن تولى مسؤولياته القيادية في الدولة التي أعلن من خلالها عن رؤيته الشاملة وتطلعاته الطموحة الهادفة لتحقيق تنمية شاملة تحقق رضا الوطن والمواطن، وترتقي بمكانة المملكة بين الأمم. فإذا اعتبرنا تطوير البيئة التشريعية خطوة مهمة جداً نحو تحقيق التنمية الشاملة، فيجب أن نتذكر أن هناك خطوات مهمة جداً حققتها سياسة ولي العهد -وفقه الله- ومنها المحافظة على أموال ومقدرات ومكتسبات الدولة، ومحاربة الفساد والمفسدين، وتطوير قطاعات السياحة والترفيه والبنية التحتية، وتنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الدولية النوعية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في مجال الأعمال والتأهيل والتدريب لأبناء المملكة ليتمكنوا من المنافسة على الوظائف والأعمال النوعية، بالإضافة للكثير من الإنجازات الوطنية الجبَّارة في جميع المجالات وعلى كل المستويات.

وفي الختام من الأهمية القول إن الأعمال العظيمة والجبَّارة والمستمرة التي يقوم بها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- في سبيل عزة الوطن والمواطن وتحقيق التنمية الشاملة تجد لدى جميع أبناء المملكة التقدير والوفاء والإخلاص والولاء العظيم، وتجعل منه رمزاً وقائداً سياسياً على المستوى الدولي، وسيشهد له التاريخ بما يُحقق من إنجازات عظيمة ومتعددة تعود بنفعها العظيم، ليس فقط على الوطن والمواطن، وإنما على شعوب ودول المنطقة والعالم.

الحد من انتشار الحيوانات الضالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/722935

إبراهيم محمد باداود

تعاني بعض مدن المملكة من انتشار الحيوانات الضالة في بعض أحيائها وخصوصاً الكلاب والقطط الضالة، ومن أهم عوامل جذب تلك الحيوانات للدخول للتجمعات السكنية هو التوسع العمراني لأماكن كانت تتواجد فيها تلك الحيوانات الضالة، إضافة إلى قلة توفر مصادر الغذاء الطبيعية لتلك الحيوانات مما يجبرها للبحث عن غذائها داخل التجمعات السكنية وخصوصاً عند أماكن المخلفات والتي عادة ما تكون موجودة بجوار المنازل والمتاجر والمطاعم والتي يمتد نشاطها لساعات متأخرة من الليل، كما أن هناك بعض الاستراحات والمزارع المنتشرة في بعض الضواحي والتي تفتقد إلى الحواجز مما يسهل على تلك الحيوانات الضالة الدخول لها.

في العام الماضي شهدت الأحساء مصرع طفل من خلال إصابته بجروح وكدمات في أنحاء متفرقة من جسمه نتيجة مهاجمة مجموعة كلاب ضالة له داخل إحدى المزارع، ومساء الجمعة الماضي شهدت الرياض فاجعة أخرى تمثلت في افتراس خمسة كلاب ضالة طفلة لا يتجاوز عمرها أربع سنوات بعدما كانت مع أهلها في استراحة وخرجت من الاستراحة للحظات، فهاجمتها تلك الكلاب الضالة مما أدى إلى وفاتها.

الكثير اليوم وفي ظل جائحة كورونا يعمد إلى الخروج للتريض والمشي للأجواء المفتوحة سواء في ممشى أو في بعض الطرقات الواسعة وأثناء المشي يجد بعض تلك الحيوانات الضالة من كلاب أو قطط تمشي خلفه، في حين يجد البعض

ممن يقودون السيارات العديد من تلك الحيوانات تجتاز الطرقات وبسرعة وقد يعمد أثناء تفادي الاصطدام بها إلى التسبب في حوادث مرورية.
الكلاب والقطط الضالة وغيرها من الحيوانات المؤذية قد نجدها في بعض المدن بشكل متزايد ولتلك الحيوانات أضرار كبرى سواء في مهاجمة الكلاب للأفراد أو نقل الأمراض أو الإزعاج من خلال أصوات النباح خاصة في أوقات متأخرة من الليل مما يزيد خوف الأطفال أيضاً وكل تلك المخاطر تتطلب تحركاً وتنسيقاً من قبل العديد من الجهات المختصة للسيطرة على تلك الحيوانات الضالة والحد من أذاها مع مراعاة الرفق وعدم إيذائها أو القسوة عليها.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التخصيص وتعظيم المنافع الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/18/article_2052416.html

كلمة الاقتصادية

الأمس، وافق مجلس الوزراء على نظام التخصيص، وهذا يعني اكتمال منظومة العمل الشاملة وركائز البرنامج. فبرنامج التخصيص كأحد أهم برامج رؤية السعودية 2030، يعد من البرامج التي تحظى باهتمام واسع عالميا ومحليا، حيث إنه من أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030، وعليه ترتكز عدة مستهدفات أخرى، من بينها تنمية المحتوى المحلي وتمكين القطاع الخاص وتوسيع مشاركته الاقتصادية.
كما أن له آثارا كبيرة في مشروع تنويع الاقتصاد السعودي، ويحدد بشكل واضح توجهات الدولة ومستهدفاتها، وحجم الاستثمارات وأطروحاتها وخططها في الاقتصاد السعودي.
ويشمل برنامج التخصيص ثلاث ركائز مهمة، وهي: ركيزة إرساء الأسس "القانونية/ التنظيمية"، وهذه الركيزة تشمل إصدار الأنظمة والتشريعات التي يمكن من خلالها حوكمة عمليات التخصيص وتحديد المسؤوليات والعلاقات التعاقدية وشكلها، وكذلك وضع قواعد وإجراءات تنظيمية لرفع مستوى الشفافية في عمليات التخصيص .
وتأتي الركيزة الثانية بإرساء العمل المؤسسي، من خلال كيان قادر على تنفيذ التخصيص بطريقة تحفظ مصالح الدولة وتضمن العدالة. والركيزة الثالثة تهتم بالمبادرات، من خلال بناء العلاقات الواضحة والمحوكمة بشكل جيد بين المركز الوطني للتخصيص، واللجان الإشرافية للتخصيص لكل قطاع. كما يأتي صدور نظام التخصيص ليضع الجميع على سكة العمل، لتنطلق قاطرة التخصيص التي بدأت فعليا في مرحلة ما مع صدور قرارات مجلس الوزراء بشأن قطاع الصوامع والمطاحن، ليكون ضمن القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وذلك من أجل زيادة التنافسية والإنتاجية، إضافة إلى تحفيز الاستثمار .
فالنظام الذي صدر أمس تم تطويره بناء على أفضل الممارسات المعمول بها، وبالاستناد إلى الخبرات المكتسبة، من خلال تنفيذ مشاريع تخصيص ناجحة حققت مستهدفاتها، مثل تجربة تخصيص مطاحن الدقيق خلال الأعوام الماضية، والاستعانة بالدروس المستفادة من التجارب السابقة لمشاريع التخصيص التي واجهت عددا من التحديات التي أظهرها التطبيق العملي.
فالنظام يسد الفجوات التشريعية ويهدف إلى إيجاد بيئة تسمح برفع حجم ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم، فعملية التخصيص تتم بشكل دقيق جدا دون استعجال قد يضر بالمصلحة العامة، ولا تأخير يعوق تنفيذ المشاريع، مع أهمية تحقيق بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمار على المديين القصير والطويل.
وأكد وزير المالية أن نظام التخصيص مهم جدا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، ذلك أن الدولة في مراحل معينة من تاريخ بنائها قامت بجميع الوظائف تقريبا، بل ضمنت للناس والمجتمع كثيرا من المنتجات بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية من ذلك أو حجم الشريحة التي تحتاج إلى تلك المنتجات والخدمات، وكانت الدولة تهدف إلى نقل المجتمع فكريا وحضاريا، وقد تحقق كثير جدا من ذلك، وأصبحت مشاركة القطاع الخاص ضرورة اقتصادية ملحة لبقاء تلك الخدمات عند مستويات الجودة المطلوبة.

وإذا كانت النظرية الاقتصادية ترى أن المنافسة تحقق الجودة، فإن التخصيص يهدف إلى إتاحة الفرص الاستثمارية أمام جميع المستثمرين من القطاع الخاص، سواء المحلي أو الدولي، والنظام الذي صدر يضمن تسهيل تقديم تلك الفرص للقطاع الخاص بشكل شفاف وعادل ونزيه. إن اكتمال برامج التخصيص سيؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية التي ستسهم في تعظيم منافع الاقتصاد المحلي وصنع فرص وظيفية للمواطنين، خاصة أن النظام يعمل على توزيع المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال رفع كفاءة الإنفاق، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتطبيق شعار التنمية الشاملة، وإيجاد بيئة استثمارية تمكن المستثمرين المحلي والدولي من رفع مستوى كفاءة الأصول، وتحسين مستوى إدارتها من منظور القطاع الخاص، كما يحدد النظام آليات معالجة الالتزامات المالية المترتبة على عقود التخصيص في الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد.

الرياض
www.Alriyadh.com

مبادرة العلاقة التعاقدية مكملة لنظام الكفيل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1875595

د. بدر بن سعود

استبدلت المملكة نظام العمل القديم بمبادرة تحسين العلاقة التعاقدية، والقرار الذي بدأ تنفيذه قبل أربعة أيام أنهى العمل بإجراءات استمرت لأكثر من 70 سنة، ولكنه وفي نفس الوقت، لم يغلّب مصلحة العامل الوافد على مصلحة صاحب العمل، وهذا الترتيب الجديد لن يشمل العمالة المنزلية ولا من يلعبون في الأندية والاتحادات الرياضية، ولا حتى عمال السفن التي تقل حمولتها عن 500 طن، أو العاملين الأجانب ممن يزورون المملكة في مهام محددة، ولمدة لا تزيد على شهرين.

استثناء العمالة المنزلية لا يعني أن حقوقها مهضومة، فقد تصدّر السعوديون تقرير منظمة العمل الدولية الصادر مؤخراً، وذلك تقديراً لممارساتهم الأخلاقية والعادلة مع العمالة المنزلية في منصة (مساند) والتي تعمل على حفظ حقوق هذه الفئة وتحسين خدماتها، مع احتفاظ الكفيل بكامل صلاحياته المعروفة، ومن الناحية الرسمية ليس هناك نظام سعودي خاص بالكفيل، والموجود في الواقع الرسمي هو نظام للعمل، وقد استبدلت في وقت سابق عبارة نقل الكفالة بنقل الخدمات، لضبط المصطلح وحتى لا تستغل التسمية.

النهوض بالعلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل الأجنبي، جاء لحماية حقوق الطرفين، ولوقف عمليات ابتزاز العمالة المنزلية، وتوظيفها في مهن تجارية بالمنشآت الخاصة، وربما بدون علمها، فقد يكونون مسجلين على صاحب المنشأة وليس على مؤسسته، والعقد في صيغته الجديدة بمثابة سند تنفيذي، وبالتالي فهو يختصر سلسلة طويلة من المحاكمات والجلسات.

حرية التنقل الوظيفي في (قوى) وتأشيرات الخروج والعودة والخروج النهائي في (أبشر) ليست متروكة بدون قيود، ولا يكفي فيها الإشعار وحده، ولصاحب العمل الاعتراض عليها في حالة وجود عهد مالية أو إدارية عند العامل الأجنبي، أو إذا انتقل للعمل في منشأة منافسة ولديه أسرار تجارية، وفي الحالة الأخيرة، يكفل النظام لصاحب العمل اشتراط عدم العمل مع المنافسين لمدة سنتين، وتقديم العامل الوافد لتأشيرة خروج نهائي قبل انتهاء عقده، سيحرمه حتماً من العودة إلى المملكة بشكل نهائي، إلا إذا حضر للحج أو العمرة أو الزيارة.

المملكة تعمل في الوقت الحالي على إعادة هيكلة سوق العمل السعودي، وفق مستهدفات رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني، وسيكون ذلك وفق أفضل الممارسات العالمية، وبما يسهم في استثمار منصة (ودي) لتحقيق تراجع في معدل القضايا العمالية، والتي زادت بنسبة 167 % في 3 سنوات مضت، وبما إجماليه 153 ألف قضية، والمبادرة تخدم ما نسبته 62 % من مجموع العمالة الأجنبية في السوق السعودي، وستحسن من تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية الدولية،

وبالتالي ستحفز رؤوس الأموال الاجنبية على الاستثمار فيها، ومن المؤكد أنها ستخرج السعودة الوهمية من عالم المال والأعمال، وستنحاز للكفاءات الوطنية والأجنبية، وتغلق باب المتاجرة بالعمالة المنزلية وبغير المؤهلين في الأعمال التجارية ووظائف أصحاب الخبرة.

كاريكاتير

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 23 **رجب 1442هـ - 07 مارس 2021م**

https://www.aleqt.com/2021/03/05/article_2043906.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 01 **شعبان 1442هـ - 14 مارس 2021م**

https://www.al-madina.com/article/722473

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/722612

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 شعبان 1442هـ - 15 مارس 2021م

.

https://www.alriyadh.com/1874957

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - 16 مارس 2021م

https://www.alriyadh.com/1875156

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 03 شعبان 1442هـ - .16 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/722724

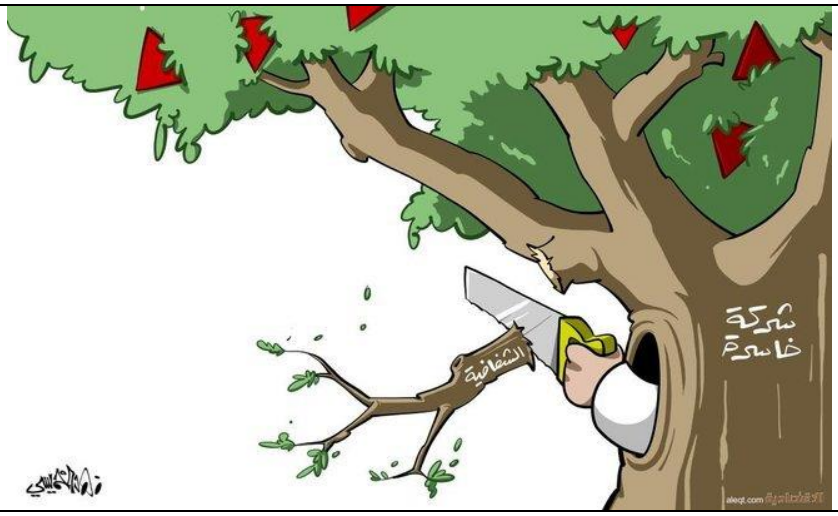

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 04 شعبان 1442 - 17 مارس 2021م

https://www.aleqt.com/2021/03/17/article_2051856.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 04 شعبان 1442هـ - 17 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/722897

	المصدر: جريدة المدينة الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م https://www.al-madina.com/article/723150
	المصدر: جريدة الرياض الخميس 05 شعبان 1442هـ - 18 مارس 2021م https://www.alriyadh.com/1875623